



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 25، مارس 2019

المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية

ميا سوارت

المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية

ميا سوارت

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

BROOKINGS

ملحة عن بروكنجز

إنَّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدِّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلِّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدِّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنَّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنَّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2019

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

جدول المحتويات

1. ملخّص تنفيذي 1
2. المقدمة 2
3. خلفية الانشقاق بين حركتي حماس وفتح 5
4. مفهوم العدالة الانتقالية 8
5. تدابير العدالة الانتقالية في سياق الصراع بين الأطراف الفلسطينية 10
6. لماذا تفشل جهود العدالة الانتقالية الراهنة؟ 16
7. الخاتمة والتوصيات بشأن السياسات 18
8. الهوامش 20

شكر وتقدير

تودُّ المؤلِّفة أن تشكر الزملاء في قسمي الأبحاث والاتصالات في مركز بروكنجز الدوحة على دعمهم وتعليقاتهم التي تقدّموا بها. وتخصُّ بالشكر أيضاً حميدة درزادة على المساعدة في الأبحاث وفي ترجمة النصوص العربية. أخيراً، تتقدّم المؤلِّفة بالشكر للمشاركين في المقابلات على الإدلاء بأرائهم في احتمالات المصالحة بين الأطراف الفلسطينية.

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا
مارس 2019

ملخص تنفيذي

تركز هذه الورقة على الانقسام السياسي بين حركتي فتح (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) وحماس باعتباره العقبة الأساسية أمام المصالحة بين الأطراف الفلسطينية. وتعود جذور غياب الثقة بين الفصيلتين إلى الانقسام في العام 2007، أو الفتنة. فقد تم هذا الانفصال عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006 وبعد فترة من التصادمات العنيفة بين القوى الأمنية التابعة لحركتي حماس وفتح. وفي خلال العقد الذي تلا الانقسام في العام 2007، وفتحت حركتا فتح وحماس عدّة اتفاقيات مصالحة، غير أنّ العزيمة على التنفيذ غالباً ما تلاشت قبل أن يجفّ حبر هذه الاتفاقيات حتّى. وعلى الرغم من عدّة محاولات مجدّية، غالباً ما اقتصرت دعوات المصالحة من كلا الجانبين على الخطابات. فقد أودى التشكيك العميق إلى فشل كلّ محاولة للمصالحة، وتستمرّ التوترات بين هذين الحزبين السياسيين الفلسطينيين الأساسيين حتّى اليوم.

ستتعمّق هذه الورقة في المفاهيم الأساسية للعدالة الانتقالية والمصالحة في حالة فلسطين. فيشير مصطلح "العدالة الانتقالية" إلى الطُرق التي بإمكان البلدان التي خرجت من فترات من الصراع والقمع اللجوء إليها من أجل معالجة انتهاكات واسعة النطاق أو مُمنهجة لحقوق الإنسان لا يقدّم القضاء العادي أو القائم أجوبة مناسبة لها.

والسؤال الأساسي هو التالي: إلى أيّ مدى تساعد العدالة الانتقالية وآلياتها على السير قدماً بالمصالحة بين الأطراف الفلسطينية؟

الحاجة إلى مصالحة بين الأطراف الفلسطينية مسألة ملحة لأسباب متعددة. أولاً، يتدهور الوضع الإنساني في غزة يوماً بعد يوم. ثانياً، المصالحة مهمّة من أجل تقليص خطر العنف بين الفصائل وزيادة فرص تحقيق السلام مع إسرائيل على ضوء الصراع المقبل حول من ينبغي أن يخلف الرئيس محمود عباس. ثالثاً، قد تؤدي تصرّفات إدارة ترامب، ولا سيّما "صفقة القرن" المحتملة ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلى انفصال لا رجوع عنه بين غزة والضفة الغربية.

تناقش هذه الورقة أنّه بإمكان دولة فلسطين أن تستمدّ الوحي من آليات العدالة الانتقالية من أجل تخطّي الانقسام القائم في كنفها. وتحلّل قابلية تطبيق هذه الآليات وإمكانيتها، مقترحةً أنّه همقدور هذه الآليات أن تعزّز المصالحة بغضّ النظر عمّا إذا تمّ اعتماد عدالة انتقالية على نطاق شامل. وفيما لا يمكن اعتبار العدالة الانتقالية علاجاً شاملاً، وبإمكانها أن تفاقم من حدّة التوترات إن طبّقت بطريقة لا تراعي السياق القائم، باستطاعة عدد من الآليات المختارة أن تدفع بجهود المصالحة الحالية قدماً. وستركّز هذه الورقة على اتفاقيات المصالحة ومدفوعات التعويض، بالإضافة إلى الآليات غير النقدية، مثل التعويضات الرمزية (التي تتضمن الإقرار وإحياء الذكرى والاعتذار) والاعتراف بالحقيقة والحوار، وإصلاح النظام القضائي الفلسطيني.

المقدمة

يواجه الفلسطينيون معركةً على جبهتين: معركة ضد الاحتلال الإسرائيلي المستمرّ ومعركة من أجل المصالحة بين الأطراف الفلسطينية. فقد أدى الانقسام بين حركتي فتح وحماس، الحزبين السياسيين الأكبرين، إلى تعطيل الاحتمالات بتحقيق سلام وتضامن فلسطينيين وتأخيرها. وبات هذا الانقسام عقبة كبيرة أمام مقاومة الاحتلال الإسرائيلي أيضاً. ومع أنّ الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال ولا سلطة لهم على مصيرهم السياسي، هم ليسوا بعاجزين عن خلق الظروف المناسبة لمصالحة بين الأطراف الفلسطينية. وفيما اتخذ قادة حركتي فتح وحماس خطوات ملموسة لتحقيق المصالحة، لم يتمّ التوصل إليها بعد¹.

تركز هذه الورقة على الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس باعتبارها العقبة الأساسية أمام المصالحة بين الأطراف الفلسطينية. وتعود جذور غياب الثقة بين الفصيلتين إلى الانقسام في العام 2007، أو الفتنة. فقد تمّ هذا الانفصال عندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006 وبعد فترة من التصادمات العنيفة بين القوى الأمنية التابعة لحركتي حماس وفتح. وفي خلال العقد الذي تلا الانقسام في العام 2007، وقّعت حركتنا فتح وحماس عدّة اتفاقيات مصالحة، غير أنّ العزيمة على التنفيذ غالباً ما تلاشت قبل أن يجفّ حبر هذه الاتفاقيات حتّى.

وعلى الرغم من عدّة محاولات مجددة، غالباً ما اقتصرت دعوات المصالحة من كلا الجانبين على الخطابات. فقد أودى التشكيك العميق بكلّ محاولة للمصالحة إلى الفشل، وتستمرّ التوتّرات بين هذين الحزبين السياسيين الفلسطينيين الأساسيين حتّى اليوم.

وقد وُصفت المحاولات للتوصل إلى الحوار والمصالحة داخل فلسطين* بأنّها "حلّ للقضايا الفلسطينية"². وتفترض هذه النظرة أنّ الفلسطينيين لن يحققوا سلاماً مع إسرائيل إلى حين رأب الصدع بين حركتي فتح وحماس. غير أنّها لا تعني أنّ المصالحة بين الأطراف الفلسطينية ستؤدّي بالضرورة إلى إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين. سيتناول التحليل الآتي هذه الافتراضات وسييسع إلى الإجابة على هذا السؤال المحوري: إلى أيّ مدى تساعد العدالة الانتقالية وآلياتها على السير قدماً بالمصالحة بين الأطراف الفلسطينية؟

تناقش هذه الورقة أنّه بإمكان دولة فلسطين أن تستمدّ الوحي من آليات العدالة الانتقالية من أجل تخطّي الانقسام القائم في كنفها. وتحلّل قابلية تطبيق هذه الآليات وإمكانيتها، مقترحةً أنّه بمقدور هذه الآليات أن تعزّز المصالحة بغضّ النظر عمّا إذا تمّ اعتماد عدالة انتقالية على نطاق شامل. وفيما لا يمكن اعتبار العدالة الانتقالية علاجاً شاملاً، وإمكانها أن تتفاقم من حدة التوتّرات إن طبّقت بطريقة لا تراعي السياق القائم، باستطاعة عدد من الآليات المختارة أن تدفع بجهود المصالحة الحالية قدماً. وستركّز هذه الورقة على اتفاقيات المصالحة ومدفوعات التعويض، بالإضافة إلى الآليات غير النقدية، مثل التعويضات الرمزية (التي تتضمن الإقرار وإحياء الذكرى والاعتذار) والاعتراف بالحقيقة والحوار وإصلاح النظام القضائي الفلسطيني.

* تستخدم المؤلّفة فلسطين للإشارة إلى الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد طُرح موضوع العدالة الانتقالية في سياق الداخل الفلسطيني في النقاش حول المصالحة الفلسطينية منذ فترة قصيرة نسبياً. وفيما تتزايد الأدبيات والمؤتمرات الأكاديمية³ حول العدالة الانتقالية في السياق الإسرائيلي الفلسطيني،⁴ لا تزال الأبحاث التحليلية حول تطبيق العدالة الانتقالية في فلسطين شحيحة⁵. بالتالي، يهدف هذا البحث إلى ملء هذا الفراغ.

ستتعمق هذه الورقة في المفاهيم الأساسية للعدالة الانتقالية والمصالحة في حالة فلسطين. فيشير مصطلح العدالة الانتقالية إلى الطرق التي بإمكان البلدان التي خرجت لتوها من فترات من الصراع والقمع اللجوء إليها من أجل معالجة انتهاكات واسعة النطاق أو مُمنهجة لحقوق الإنسان لا يقدم القضاء العادي أو القائم أجوبة مناسبة لها. وتساعد آليات العدالة الانتقالية الشعب على مواجهة الماضي ومعرفة حقيقة ما اقترفته حكومته باسمه. وتساعد أيضاً هذه الآليات على استعادة الثقة بالعمليات التي توجّه حياة الشعب اليومية.

وتتضمن أهداف العدالة الانتقالية تعزيز الثقة بين الأفراد والمجتمعات ومؤسسات الدولة من خلال التشجيع على الحوار بين المجموعات المتعارضة والكشف عن حقيقة ما حصل في الماضي. وتشير عادةً آليات العدالة الانتقالية إلى التعويضات ولجان تقصي الحقائق وتدابير المساءلة، مثل المحاكمات أو منح العفو لأولئك الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم دولية خطيرة. وتتضمن آليات العدالة الانتقالية التقدم بالاعتذار⁶ وإحياء الذكرى وإصلاح النظام القضائي (بما فيه عملية التدقيق) والتطهير⁷ وإعادة التعليم⁸ والضمانات بعدم تكرار ما حصل.

ويتخذ مصطلح المصالحة معنيين. فيشير معنى المصالحة الأول إلى تخطي الاختلافات والتوترات من أجل استعادة العلاقات الودية والتوفيق بين مواقف متعارضة. أما في السياق الفلسطيني، فأخذ مصطلح المصالحة معنىً ثانياً سياسياً أكثر. إذ يشير إلى التوفيق الذي تبديه السلطة الفلسطينية، وهي الهيئة الحاكمة الفلسطينية، بأنه على حركة حماس أن تسلّم السلطة إلى حركة فتح باسم المصالحة. وفيما هم قليلون الذين يعارضون فكرة الحاجة إلى استعادة العلاقات الودية بين الحركتين، يبقى معنى المصالحة الثاني نقطة خلاف.

ستبدأ هذه الورقة باستعراض تاريخ الصراع بين الأطراف الفلسطينية. ويعود هذا الانشقاق (أقله) إلى فترة تأسيس حركة حماس في العام 1987. غير أنّ هذا التحليل سيسلط الضوء على الأحداث التي وقعت منذ الانقسام في العام 2007. ويُعدّ ذلك الوقت النقطة الزمنية الفضلى لبداية السرد، بما أنّ هذا الانقسام تحديداً هو ما سبّب الانشطار السياسي داخل الوحدة الفلسطينية. وسيتمّ التركيز على حركتي فتح وحماس، لكن ستؤخذ مواقف الأحزاب الفلسطينية الأصغر بعين الاعتبار أيضاً⁹. بعد هذه اللوحة التاريخية العامة، ستناقش الورقة الأبحاث المرتبطة بالعدالة الانتقالية من منظور مُقارن، ثمّ ستقدّم لمحةً عامة عن تدابير العدالة الانتقالية الأنفع في سياق المصالحة بين الأطراف الفلسطينية وتعالج سبب إخفاق آليات العدالة الانتقالية الحالية. أخيراً، ستختتم الورقة بتقديم مجموعة من التوصيات بشأن السياسات.

ترتكز نتائج هذه الدراسة على 30 مقابلة أُجريت في رام الله والقدس وإسطنبول والدوحة مع فلسطينيين منخرطين في جهود المصالحة بين الأطراف الفلسطينية بصفتهم مسؤولين حكوميين ومراقبين وأكاديميين وناشطين. وستأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار التطورات التي حدثت حتى 30 يوليو 2018. وأحد الأسباب وراء صعوبة إجراء أبحاث في موضوع السياسة الفلسطينية هو أنّ السياسة في فلسطين في تتغير مستمرّ جرّاء تجاوب الفلسطينيين مع وضع متقلّب ومتغيّر. ويكمن تحدّي آخر في إجراء أبحاث حول فلسطين، ألا وهو أنّ عدداً كبيراً من المعلومات إمّا غير موثّق أو غير مُتاح بسهولة.

الحاجة إلى مصالحة بين الأطراف الفلسطينية مسألة ملحة لعدة أسباب. أولاً، يسوء الوضع الإنساني في غزة يوماً بعد يوم. تحمّل مواطنو غزة عبء الخصام الجاري بين حركتي فتح وحماس على أصعدة كثيرة. وقد بدأ الحصار الإسرائيلي

على غزة في 15 يونيو 2007، وهو حصار جوي وبري وبحري مستمر يعرقل بشدة قدرة الوصول إلى قطاع غزة ويفاقم ظروف معيشة مواطني غزة.¹⁰ وفرضت السلطة الفلسطينية عقوبات على غزة أيضاً في العام 2017¹¹ لانتزاع غزة من سيطرة حركة حماس وللضغط على هذه الحركة من أجل أن توافق من دون قيد أو شرط على مطالبها، التي تتضمن حلّ اللجنة الإدارية بقيادة حركة حماس في غزة والتنازل عن سيطرتها على غزة للسلطة الفلسطينية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.¹² وتدرك الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين بظلم هذا الوضع وتطالب بوقف فوري لجميع التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بحق غزة. وفاقم تراجع الولايات الأمريكية عن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في العام 2018 من حدة الوضع الإنساني في غزة.¹³

ثانياً، المصالحة مهمّة من أجل تقليص خطر العنف بين الفصائل وزيادة فرص تحقيق السلام مع إسرائيل على ضوء الصراع المقبل حول من ينبغي أن يخلف الرئيس محمود عباس.¹⁴ ثالثاً، تتزايد ضرورة التوصل إلى مصالحة لأن تصرفات إدارة ترامب، ولا سيّما "صفقة القرن" المحتملة ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، قد تؤدي إلى انفصال لا رجوع عنه بين غزة والضفة الغربية.¹⁵ ويظهر التهديد الذي تشكّله صفقة كهذه، بالإضافة إلى التقلص المستمر لحقوق الفلسطينيين، مدى أهميّة أن يشكّل الفلسطينيون جبهةً موحّدة، فقد يقوّي ذلك مقاومتهم في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

أخيراً، تجدر معالجة الشكاوى بين حركتي فتح وحماس على وجه السرعة لأنّ كلتا الفصيلتين تخسر الدعم الشعبي.¹⁶ وهذا يعني تراجع قدرة الحزبين الأكبرين على التفاوض شرعياً في موضوع السلام مع إسرائيل وعلى التوجّه إلى المجتمع الدولي من أجل تدخّل بناءً.

خلفية الانشقاق بين حركتي حماس وفتح

شكّلت الانتخابات الفلسطينية الثانية التي أُجريت في العام 2006 نقطة تحوّل في العملية السياسية الفلسطينية وتسبّبت بانقسام حدّ بين حركتي فتح وحماس. غير أنّ أصول العداوة بينهما تعود إلى الاختلافات القائمة منذ زمن حول دور السياسة والدين في الصراع لأجل فلسطين، بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية.

ولا يضمّ نطاق هذه الورقة نقاشاً معمّقاً حول السياسات الإسرائيلية القائمة منذ زمن والتي تهدف إلى تقسيم فلسطين وإبقائها منقسمة. لقد فصل الحصارُ الإسرائيلي غزّة عن إسرائيل والضفة الغربية بدءاً من العام 2007، واضطلع بدور بارز في إقحام فلسطين في صراع وتشكيك دائمين بين فصائلها.¹⁷ وعلى الرغم من أنّ قوّات الاحتلال الإسرائيلية قد طبّقت آليات الإغلاق والحصار منذ العام 1967، شكّل الحصار على غزّة في العام 2007 الحصار الأشمل، إذ قيّد حريّة التنقّل بصرامة أكبر من قبل. نتيجةً لذلك، كانت له التداعياتُ الكبرى على النظام السياسي الفلسطيني أيضاً. فقد ترك الانقسامُ النظامَ السياسي ضعيفاً تعمّه الفوضى.¹⁸ وقد ورّط هذا الانقسامُ الفلسطينيين أكثر في نزاع فصائلي أضعف اهتمامهم بالصراع القومي الفلسطيني.¹⁹ وعطلت إسرائيل أيضاً مبادرات المصالحة بطرق متعددة، مثل وضع ضغط مستمرّ على السلطة الفلسطينية لكيلا تتصالح مع حركة حماس.²⁰

بالإضافة إلى ذلك، لا يتيح تركيزُ هذه الورقة إلى سبر الاختلافات بين حركتي فتح وحماس بعمق. لكن من المهمّ تسليط الضوء على اختلافين أساسيين. ففيما تتبع حركة فتح، التي أسسها ياسر عرفات، توجّهاً علمانياً وقومياً، تعرّف حركة حماس نفسها على أنّها "حركة المقاومة والتحرير الوطني الإسلامي الفلسطيني"، وتستعين بالإسلام كإطارها المرجعي للحكم.²¹ ويكمن الاختلاف الثاني البارز في وجهة نظر كلّ من الحركتين في كيفية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. ففيما استمرت حركة حماس بمناصرة المقاومة المسلحة، اتّبعت حركة فتح استراتيجية تفاوض في هذا الموضوع.²²

الأحزاب السياسية الفلسطينية الأخرى

أين تقف الأحزاب والمجموعات السياسية الفلسطينية الأصغر من هذا الانقسام بين حركتي حماس وفتح؟ أشارت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بوضوح أنّها تقف أكثر إلى جانب حركة حماس من حركة فتح. ففي يناير 2018، أعلن قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعادات، الذي لا يزال مسجوناً حالياً لدى إسرائيل، أنّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ستبقى إلى جانب الحركات المقاومة "الحية".²³ وقد دعم سعادات بشدّة جهود المصالحة الوطنية التي بذلتها حركة حماس. وتصف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حركة حماس على أنّها "جزء حيوي في الحركة الوطنية الفلسطينية".²⁴

وتوافق حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني بشكل عام حركة حماس في ما يتعلّق بالمصالحة. وتعتقد أنّ تنفيذ اتفاقية القاهرة التي أبرمت في العام 2011²⁵ تمثّل الخطوة الأهمّ نحو المصالحة.²⁶ وليست حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني حالياً عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة التي تدّعي أنّها التجسيد للحركة الوطنية الفلسطينية ولهدفها القاضي بتحرير فلسطين.²⁷ وتُظهر حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني استعداداً لتشكّل جزءاً في شراكة وطنية من أجل إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، لكنّها غير مستعدة للمشاركة في شراكة سياسية مع السلطة الفلسطينية.²⁸

لكن بما أنّ الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية قد يعني في جميع الأحوال الانضمام إلى شراكة واسعة مع السلطة الفلسطينية، من المستبعد أن تنضم حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني إلى منظمة التحرير الفلسطينية قريباً.

وتناقش حركة الجهاد الإسلامي أنّه، طالما لا يزال محمود عباس قائد منظمة التحرير الفلسطينية، ستستمر المنظمة بخضوعها لهيمنة السلطة الفلسطينية. ويعني ذلك أنه لن تتم مراعاة مصالح المجموعات الأخرى بشكل كافٍ. وبما أنّ حركة فتح لطالما شكلت الفصيلة الأهم في منظمة التحرير الفلسطينية وبما أنّ حركة فتح تهيمن على السلطة الفلسطينية، من الطبيعي أن تحذر حركة الجهاد الإسلامي من المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية بصيغتها الحالية.

وبشكل عام، تشير الأحزاب الأصغر إلى أنّ عملية المصالحة تركز حصرًا على حركتي فتح وحماس وأنّ هاتين الحركتين لا تتعاملان مع مسألة المصالحة على أنّها مسألة وطنية.²⁹ إذ تسود الفكرة لدى هذه الأحزاب أنّ الحزبين الأكبرين يعبران أهمية لوجهات نظر "الغرباء" (أي الجهات الفاعلة الدولية) أكثر منها للأحزاب الأصغر.

انتخابات العام 2006 وتداعياتها العنيفة

في يناير 2005، بعد وفاة ياسر عرفات، انتُخب مرشح حركة فتح محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية. وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير 2006، فازت حركة حماس بأغلبية المقاعد حائزة 74 مقعداً من أصل 132 (أي 56 في المئة) في المجلس التشريعي الفلسطيني. وأتت حركة فتح في المرتبة الثانية بفارق كبير بينها 45 مقعداً.³⁰ وكان الفارق في فوز حركة حماس على حركة فتح في التصويت الشعبي أقل بكثير (44 مقابل 41 في المئة).³¹

غير أنّ حركة فتح، المدعومة من القوى الغربية وعدة دول عربية، رفضت القبول بنتيجة الانتخابات. إذ من غير المعقول بكل بساطة أن تحكم فلسطين حركة حماس، التي لطالما اعتبرتها القوى الغربية، مثل الولايات المتحدة، منظمة إرهابية.

وفي الأشهر التي تلت انتخابات العام 2006 المطعون بها، تباعدت حركتا فتح وحماس مرة أخرى. فقد عجزتا عن التوصل إلى تسوية سياسية في موضوعي الانتخابات المبكرة³² وتشكيل حكومة وحدة وطنية.³³

وإزدادت التوترات الأمنية بعد أن استلم عباس زمام السلطة المباشرة على القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية وأعلن أنّ القوة التنفيذية الداعمة لحركة حماس غير قانونية وغير شرعية في أبريل 2006.³⁴ غير أنّ القوة التنفيذية تابعت نشاطها، مما أدى إلى نشوب اشتباكات عسكرية متفرقة واسعة النطاق من غزة إلى نابلس في الضفة الغربية، من العام 2006 حتى أواسط العام 2007. وتفاقم الوضع عندما شكّل عباس قوة خاصة مؤلفة من ألفي عنصر من أجل حماية المسؤولين والقوى الأمنية التابعين لحركة فتح من مقاتلي حركة حماس. وأودى خروج العناصر الأمنيين عن القانون إلى زيادة الفوضى والخسائر البشرية.³⁵ ووجّهت حركة حماس أصابع الاتهام إلى حركة فتح متهمَةً إياها بالتخطيط للإطاحة بالحكومة المنتخبة.³⁶

وفي يونيو 2007، طردت حركة حماس جميع المسؤولين في حركة فتح من قطاع غزة. وكان الصراع الذي وقع نتيجة ذلك في غزة بين 10 و15 يونيو 2007 شديداً للغاية إلى حدّ أنّ بعضهم وصفه بأنه حرب أهلية فلسطينية.³⁷ فقد ارتكبت أعمال وحشية متعددة بحق مقاتلي حركة فتح في خلال هذا الصراع الوجودي لكن الشديد. إذ أُلقي بمقاتلين تابعين لكلا الطرفين من أعلى المباني المرتفعة وهم أحياء.³⁸ وجُرّ آخرون نصف عراة في الشوارع.³⁹ وتبيّن لاحقاً أنّ بعضاً من هذه التصرفات التي قامت بها حركتا حماس وفتح على حدّ سواء شكّلت انتهاكات للقانون الإنساني.⁴⁰

وقدّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّ 116 شخصاً على الأقل قد قُتلوا وأكثر من 550 شخصاً أصيبوا خلال القتال في الأسبوع المنتهي في 15 يونيو.⁴¹ وبحسب الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قُتل أكثر من 600 فلسطيني

في القتال من يناير 2006 وحتى مايو 2007.⁴² عقب هذه الاعتداءات، أعلن شعوان جبارين من مؤسّسة الحقّ، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية تُعنى بحقوق الإنسان، أنّه يجدر بالفصائل أن تضع برنامج عدالة انتقالية يحمّل منتهكي حقوق الإنسان المسؤولية.

واشتدّت الاشتباكات في يونيو عندما ألقت حركة حماس القبض على أعضاء من حركة فتح في غزّة وقتلت محمد السويركي، وهو مسؤول في الحرس الرئاسي للرئيس عباس، عبر رميه من أحد المباني. وبعد الحادث، استمرّت المعارك بالأسلحة النارية بين الفصيلتين، وقُتل أعضاء في حركة فتح محمد الرفاعي، أحد خطباء المساجد التابعين لحماس.⁴³ وتابعت حركة فتح الردّ من خلال الاعتداء على مقاتل في حركة حماس وقتله. وفي 11 يونيو، أي اليوم التالي للمواجهات الشديدة، أعدم أعضاء من حركة حماس مسؤولاً كبيراً في حركة فتح، هو أمين سرّ الحركة جمال أبو الجديان. وتسبّب مقتله بتفاقم الوضع الداخلي في غزّة وأفضى إلى اعتداءات مخطّطة موجّهة ضدّ أفراد وقواعد أمنية. وتعرّض مكتبا قائدي الفصيلتين رئيس الوزراء إسماعيل هنية والرئيس محمود عباس إلى هجمات في اليوم ذاته الذي أعدم فيه أبو الجديان.⁴⁴

وبين 9 و13 يونيو، قُتل حوالي 59 فلسطينياً، بمن فيهم موظّفان في الأمم المتحدة، وأصيب 273 شخصاً نتيجة القتال.⁴⁵ بحلول ذلك الوقت، كانت حركة حماس قد عزّزت سلطتها في شمال غزّة وسيطرت على الطريق الممتدّة من الشمال إلى الجنوب،⁴⁶ وهي ذات أهمية استراتيجية، وشنتّ اعتداءً على قوات الأمن الوقائي التابعة لحركة فتح في مدينة خان يونس الواقعة في قطاع غزّة.⁴⁷ أخيراً، في 15 يونيو، تمكّنت حركة حماس من فرض سيطرتها الكاملة على غزّة وتشريع حكمها وهزّم جميع قوآت حركة فتح. وفي الضفّة الغربية، أعلن الرئيس عباس حالة طوارئ وحلّ حكومة الوحدة التي تشكّلت في مارس 2007.

بالتالي، تمخّض عن معركة غزّة انقسام بين الضفّة الغربية وغزّة. وبرز بشكل خاص عن انقسام العام 2007 تشكيل مؤسسات حكومية موازية. فقد انقسم مثلاً نظام المحاكم، بما فيه القضاء، إلى اثنين.

علاوة على ذلك، شكّلت حركة حماس قوّة أمنية موازية تألّفت من أعضاء في كتائب القسام. ورفضت القوات الأمنية التابعة للجانبين أن تتعاون. فقد مثّلت قوآت حماس المقاومة المسلّحة التقليدية، فيما التزمت قوآت فتح بالحفاظ على اتفاقية أوسلو.⁴⁸ وعلى الرغم من سيطرة حركة حماس على غزّة، تابعت السلطة الفلسطينية بدفع رواتب عشرات الآلاف من الموظّفين المقيمين في غزّة. فقد لازم مسؤولو السلطة الفلسطينية هؤلاء منازلهم لكنهم نالوا رواتبهم مع ذلك، فيما وظّفت حركة حماس عشرات الآلاف من المسؤولين من حركة حماس ليحلّوا محلهم.

وفي سياق صراع العام 2007، بإمكان عملية "تحقيق العدالة" أن تأتي بشكل آليات العدالة الانتقالية. فبسبب الخلل في نظام العدالة الفلسطيني، قد يكون اعتماد آليات العدالة الانتقالية حلاً جدّ مناسباً.

مفهوم العدالة الانتقالية

ابتكرت روتي تيتل مصطلح العدالة الانتقالية وحدّته على أنه ”سبر أغوار دور القانون في فترات التغيّر السياسي الجذري“.⁴⁹ وتُعنى العدالة الانتقالية بشكل أساسي بكيفية تعامل نظام خَلَفَ مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام أو الأنظمة الاستبدادية التي سبقتها.⁵⁰ ويُمكن اعتبار العدالة الانتقالية أيضاً مجموعةً من الوسائل العملية من أجل توجيه الدول في خلال المرحلة الانتقالية السياسية وبعدها. وقد ابتُكر هذا المصطلح في البداية لما يرتبط بالمراحل الانتقالية من أشكال الحكومة الاستبدادية إلى الديمقراطية، لكن في الآونة الأخيرة تمّ تطبيق العدالة الانتقالية في عدد من حالات الصراع الجاري، مثل تلك القائمة في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وعدد من بلدان الربيع العربي⁵¹ وفلسطين.⁵²

ولا يزال تطبيق العدالة الانتقالية في السياق الشرق أوسطي موضوعاً مثيراً للجدل. فيقول الكثير من الأكاديميين والمعلّقين المرّكزين على المسألة الفلسطينية إنّ تطبيق العدالة الانتقالية في سياق فلسطين سابقٌ لأوانه، إذ لم تمرّ البلاد بمرحلة انتقالية سياسية، ولا يبدو أنها ستشهد ذلك في المستقبل القريب.⁵³ غير أنّ تيتل تؤكّد على أنّ العدالة الانتقالية مفهوم واسع بما يكفي لتطبيقه خارج الحدود الأولى أو التقليدية لها. ويعني ذلك أنه من الممكن تطبيق العدالة الانتقالية في حالات من الصراع الجاري حتّى.⁵⁴ كذلك، تكتب نهى أبو الذهب أنه يجدر تطوير العدالة الانتقالية لتأخذ بعين الاعتبار المراحل الانتقالية المعقّدة وغير الليبرالية.⁵⁵ وتفترض أنّ المنطقة العربية تمثّل التحديّ الأكبر حتّى الآن لمفهوم العدالة الانتقالية، بما أنّ المراحل الانتقالية في العالم العربي لا تجري عادةً من حكم غير ليبرالي إلى حكم ليبرالي، بل من حكم غير ليبرالي إلى شكل جديد من الحكم القمعي.⁵⁶ وتصف أبو الذهب هذه المراحل الانتقالية بأنّها ”مراحل انتقالية مبهمّة“.⁵⁷

وحالة فلسطين صعبة بشكل خاص لأنّ مسألة إقامة الدولة الفلسطينية لا تزال موضع جدل. ويكون هدف تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سياق كهذا تشجيع المصالحة على أمل أن يسهّل خلُق المناخ السياسي المناسب في الجانب الفلسطيني الانتقال إلى حلّ سياسي مع إسرائيل. وقد يعطي ذلك الفلسطينيين الحقّ بتقرير مصيرهم وإقامة دولة خاصة بهم.

والهدف من آليات العدالة الانتقالية هو تأمين ظروف اجتماعية تُحترم فيها حقوق الإنسان.⁵⁸ وتسعى العدالة الانتقالية إلى وضع المبادئ التي تُشرف على الانتقال من نظام سابق يفتقر إلى الأخلاق إلى نظام مستقبلي أفضل من الناحية الأخلاقية.⁵⁹ طبعاً، يبقى الادّعاء بأنّ العدالة الانتقالية تغيّر المبادئ الأخلاقية موضوعاً قابلاً للجدل ومناطقاً بكلّ شخص، على غرار معظم الادّعاءات المتعلقة بالأخلاقيات.

وتشكّل فكرة المصالحة جزءاً رئيسياً من العدالة الانتقالية منذ ابتكارها. ومع أنّه ليس من الواضح دائماً أنّه يمكن تحقيق المصالحة من خلال آليات العدالة الانتقالية، دائماً ما تشكّل المصالحة أحد الأهداف الرئيسية لعمليات العدالة الانتقالية. ففي سياق يوغوسلافيا السابقة، وصف المجلس الأوروبي أساس عملية المصالحة كما يلي: ”ليست العدالة ما بعد الحرب قضائية وعقابية فحسب، بل تصالحية ووفائية أيضاً، فهي تعوّض للضحايا وتزيل الحصانة وتحرص على أن يتقبّل كلّ الشعب في المنطقة الماضي ويعيش بسلام وأمن“.⁶⁰

جهود العدالة الانتقالية والمصالحة في سياقات أخرى

لطالما شكّل نجاح جنوب أفريقيا في الانتقال من نظام الأبارتايد (أو نظام الفصل العنصري) مصدر إلهام للفلسطينيين. فقد أشار بانتظام وباستمرار مسؤولون حكوميون في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية المحليّة والدولية في رام الله وغزة على حدّ سواء، إلى النموذج الجنوب أفريقي على أنّه تعليمي للغاية.⁶¹ وقد تمخّص هذا النموذج عن مفاوضات مستمرة بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني الحاكم.

وأحد الأسباب وراء الذكر المتكرّر للنموذج الجنوب أفريقي هو التشابهات القائمة بين نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا وظروف التمييز التي يعيشها الفلسطينيون في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي. غير أنّ نطاق هذه الورقة التحليلية لن يغطّي مدى إمكانية استخدام هذا التشابه في التفرقة العنصرية في سياق الاحتلال الإسرائيلي.⁶²

وتتلاءم بعض الخصائص الأساسية التي يمتاز بها نموذج العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا تلاؤماً كبيراً مع فلسطين: أولاً، عملية التفاوض التي سبقت الانتخابات الديمقراطية الأولى، وثانياً، مفهوم تشاطر السلطة الانتقالي، وثالثاً، مفهوم الإقرار بحقيقة ما حصل في الماضي. فبإمكان هذه الخصائص أن تعزّز عملية المصالحة الفلسطينية. لكن لا يزال من غير الواضح إلى أيّ مدى نجحت العملية الانتقالية في جنوب أفريقيا، ولا سيّما لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)، في تحقيق المصالحة.

غير أنّ عملية لجنة الحقيقة والمصالحة هدفت إلى تشجيع المصالحة، وقد برز إجماع على أنّ اللجنة نجحت في تحقيق هذه الغاية. لكنّ وجهات النظر تختلف بين الأجيال. إذ تعتقد الأجيال الأقدم في جنوب أفريقيا أنّ لجنة الحقيقة والمصالحة ساهمت فعلاً في المصالحة العنصرية، فيما يقول الجنوب أفريقيون الأصغر سنّاً إنّ فصل اللجنة بين المصالحة والعدالة الاجتماعية له تداعيات خطيرة على المصالحة.⁶³ لكن يبدو أنّ كثيرين يتفقون على أنّ اللجنة ساهمت في خلق ثقافة من احترام حقوق الإنسان وفي العدالة الإصلاحية.

وبعد النموذج الجنوب أفريقي، تأسست لجان تقصي حقائق في الكثير من السياقات الانتقالية، بما فيها في سيراليون. ويوافق أغلبية المفكرين على أنّ هذه اللجان ساهمت إلى درجة معيّنة في المصالحة بين الضحايا والجناة في سيراليون.⁶⁴

تدابير العدالة الانتقالية في سياق الصراع بين الأطراف الفلسطينية

تُعتبر اتفاقيات المصالحة من آليات العدالة الانتقالية لأنها قادرة على تشكيل أساس للعملية الانتقالية. ومن بين المؤتمرات والوثائق والاتفاقيات المتعددة المتعلقة بالمصالحة، تبرز اتفاقية القاهرة التي أبرمت في العام 2011 كالمحاولة الأقوى والأحدث لصياغة خطة ورؤية شاملتين للمصالحة.⁶⁵ فقد أدت لفترة إلى بروز جو من التفاؤل لأنها شكّلت اتفاقاً تمهيدياً حول استعادة السلطة الفلسطينية رسمياً السيطرة على غزة. غير أن هذه الاتفاقية لم تؤت ثمارها وبقي الحصار الإسرائيلي على غزة، شأنه شأن عقوبات السلطة الفلسطينية، قيد التنفيذ. وفي ما يلي ستم مناقشة اتفاقيتي المصالحة في العامين 2011 و2017. وستتم مناقشة أيضاً قابلية تطبيق آليات أخرى للعدالة الانتقالية، بما فيها التعويضات وإصلاح نظام القضاء الفلسطيني والاعتراف بالحقيقة والحوار.

1) اتفاقية القاهرة في العام 2011

تبقى اتفاقية القاهرة في العام 2011 اتفاقية المصالحة الأكثر شرعية وموثوقة بين حركتي فتح وحماس.⁶⁶ وقد دعت الاتفاقية إلى إجراء انتخابات لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني (الهيئة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية) في غضون سنة منذ تاريخ التوقيع. ووافق الطرفان أيضاً على تشكيل حكومة توافقية للفترة الانتقالية.⁶⁷

وليس بمحض الصدفة أن تم توقيع اتفاقية القاهرة في العام 2011. فقد ألهم الربيع العربي حركة شعبية في الضفة الغربية وغزة كليهما من أجل إنهاء الانقسام. ومع اكتساب الثورة المصرية زخماً في العام 2011، أظهرت حركة فتح قابلية للمصالحة. وشكّلت المصالحة الفلسطينية محط الاهتمام الأول لنيل العربي، وزير الخارجية المصري في ذلك الوقت.⁶⁸

وفي خطوة أنت بفعل مناخ تلك اللحظة، قدّم قائد حركة حماس إسماعيل هنية خطاباً مُتلفزاً دعا من خلاله حركة فتح إلى حوار شامل. فسارع عباس إلى الردّ على هذه الدعوة ووافق على زيارة غزة من أجل تشكيل حكومة توافقية. غير أن هذه الزيارة لم تتم بسبب اختلافات سياسية بين الطرفين.

لكن على الرغم من إلغاء زيارة عباس، بقي ما يكفي من الإرادة السياسية لتوقيع اتفاقية المصالحة. واضطلعت مصر ما بعد مبارك بدور مهم أيضاً في جعل الأطراف كافة تقبل بوثيقة المصالحة.⁶⁹ فقد أدّى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أي المجموعة التي حكمت مصر بعد الإطاحة بمبارك، دوراً بارزاً في خلق بيئة إيجابية من أجل قبول اتفاقية القاهرة.⁷⁰ إذ أشرفت مصر مثلاً على اجتماعات المتابعة بين حركتي حماس وفتح في مارس وأبريل 2011. وتمّ التوقيع على الاتفاقية أخيراً في 3 مايو 2011.

وتمّ توقيع إعلان الدوحة في العام 2012 في جهد لتشجيع تنفيذ اتفاقية القاهرة المُبرمة في العام 2011، لكن لم يتمّ تشكيل حكومة وحدة إلا بعد اتفاقية المصالحة في أبريل 2014. ولهذا الأمر سببان مهمّان: أولاً، غابت الثقة بين حركتي فتح وحماس في بعض المسائل المهمة. ثانياً، مارست إسرائيل ضغطاً على السلطة الفلسطينية لكيلا تشارك في حكومة وحدة مع حركة حماس.⁷¹

وأمل الفلسطينيون أن تشكّل اتفاقية القاهرة المُبرّمة في العام 2011 بدايةً فصل جديد في العلاقات الفلسطينية المحلية. ورحّب بشكل عام الفصائل الفلسطينية باتفاقية المصالحة، لكنّها طالبت بتقديم ضمانات من أجل تطبيقها. واعتبرت بعض الفصائل أنّ إطارَ عمل ثنائياً غير كافٍ وأنّ الحاجة إلى اتفاقية وطنية شاملة ضرورية.⁷²

ولطالما اعتبر مسؤولون حكوميون فلسطينيون بارزون، بالإضافة إلى أعضاء في الأحزاب الأصغر والمجتمع المدني، أنّ اتفاقية القاهرة المُبرّمة في العام 2011 تشكّل الأمل الأفضل لتشجيع التفاهم المشترك والمصالحة، بالإضافة إلى أنّها الخطّة الأشمل للمصالحة. ويعتقد عضو بارز في حركة حماس أنّ اتفاقية القاهرة تستطيع أن تحلّ كلّ مسألة مهمّة في عملية المصالحة.⁷³ وبشكل عام، تعارض حركة حماس التوقيع المستمرّ على اتفاقيات مصالحة جديدة.

وكجزء من اتفاقية القاهرة المُبرّمة في العام 2011، تأسّست خمس لجان للتوصّل إلى اتفاق نهائي حول كيفية حكم الأراضي المحتلة. وفي الأساس، أُنيطت هذه اللجان بمهمّة الإشراف على تطبيق اتفاقية المصالحة. وتبلورت تفاصيل عملها في اتفاقية القاهرة المُبرّمة في العام 2011.⁷⁴ ولهذه اللجان صلاحيةٌ مستمرة بالعمل نحو المصالحة. ويشكّل تطبيق الالتزامات المتفق عليها في اتفاقية العام 2011 (مع التعديلات اللازمة لأخذ التطوّرات التي جرت منذ تلك الفترة بعين الاعتبار) والاستمرار الناشط لعمل لجان القاهرة وسيلةً مهمّة محتملة للمضيّ قدماً.

وتشمل اللجان المعنيةّ بالمصالحة الوطنية لجنة المصالحة الاجتماعية ولجنة الحرّيات العامة، اللتين تأسّستا من أجل تنفيذ اتفاقية القاهرة. وسيتمّ أيضاً وصف لجنة الانتخابات بشكل مقتضب في هذه الورقة. وتمثّل هذه اللجان الثلاثة بعضاً من أهمّ العناصر اللازمة لتعزيز جهود المصالحات بين حركتيّ حماس وفتح وللتخفيف من التوتّرات التي تلت الاشتباكات في العام 2007.

(أ) لجنة المصالحة المجتمعية

تُعنى لجنة المصالحة المجتمعية بعددٍ من المسائل المتعلقة بدعم المصالحة بين حركتيّ فتح وحماس.⁷⁵ وفي فلسطين، يشير مصطلح "المصالحة الاجتماعية" إلى كلّ ما يتعلّق بالمسائل الناجمة عن الانقسام ليس إلا، وليس إلى المصالحة الاجتماعية بمعناها الأوسع.

وتهدف هذه اللجنة إلى تشجيع السلم الأهلي، ممّا يعزّز الشراكة السياسية ويدعم تقدّم المجتمع من خلال تعزيز الوحدة. ويشكّل ذلك الخطوة الأولى نحو إنهاء الانقسام. وعلى الرغم من هذه الأهداف الطموحة، لم تجتمع اللجنة بصورة منتظمة. وتتضمّن أهدافها: استعادة الوحدة الفلسطينية من خلال إنهاء الملفّات الأهمّ لقضايا الضحايا في خلال فترة الانقسام، وإنهاء التوتر بين العائلات التي فقدت أولادها في الانقسام، ووضع حدّ للتبريرات التي تغطّي الهاربين وأعمال القتل وأعمال القتل المضادة والالتزام بالشرع الإسلامي لإنهاء القضايا، وتضميد جراح الانقسام وتقوية صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، وتشجيع المصالحة الاجتماعية والمجتمعية لإنهاء الانقسام، والمحافظة على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي والتماسك بين العائلات في غزّة.⁷⁶

(ب) لجنة الحرّيات العامة

تأسّست لجنة الحرّيات العامة للإشراف على إنشاء جهات تابعة سياسية من الجانبين ولتحسين وضع الحقوق المدنية والسياسية، وهي تتمتّع بصلاحيّة واسعة نوعاً ما، ويتعلّق معظم عملها بالمصالحة بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد ركّزت اللجنة جزءاً مهمّاً من عملها على حرّية التنقّل. وهي تعمل أيضاً من أجل إلغاء الحظر على الصحف وإعادة افتتاح المؤسسات الخيرية والمجموعات الحقوقية التي أُقفلت في خلال الانقسام السياسي.⁷⁷ وتهتمّ اللجنة أيضاً بمسألة العدد الكبير من موظّفي الخدمة المدنية الذين خسروا عملهم في خلال الصراع في العام 2007.⁷⁸

وتهتمّ اللجنة بشكل خاص بحقوق السجناء. ومع أنّ التعذيب مشكلة مستمرة في السجون الفلسطينية، لا تأتي محاكمة مرتكبي أعمال التعذيب على رأس الأجندة الفلسطينية. ففي خلال اجتماع في العام 2013، أوصت اللجنة مثلاً بالآيتم استجواب السجناء إلا بحضور محام.⁷⁹ غير أنّ هذه التوصية لم تُتَّطَبَق. والواقع أنّه نادراً ما تُتَّطَبَق السلطة الفلسطينية التوصيات التي تقدّمها اللجنة. وفي بعض الأوقات، أوقفت اللجنة عملها نتيجة عجز الحكومة عن تطبيق توصياتها.⁸⁰ وتزايد الإحباط مع عدم قدرة اللجنة على نيل النتائج لقاء جهودها على الرغم من بعض الإعلانات المتعدّدة السابقة لأوانها بأنّه سيبدأ نشر الصحف ويُطلق سراح المحتجزين.

(ت) لجنة الانتخابات

يُعدّ إجراء انتخابات وطنية خطوةً مهمّةً نحو الوصول إلى ديمقراطية حقيقية، وإلى مصالحة بين الأطراف الفلسطينية. والمهمّ في الموضوع أنّ عدم تمكّن المجلس التشريعي الفلسطيني من الاجتماع منذ العام 2007 يعني أنّ البرلمان متوقّف عن العمل منذ أكثر من عقد. غير أنّ الانتخابات الحرّة لا تجري إلا في ظلّ قضاء مستقلّ، بما أنّه على المحاكم أن تكون جاهزة للاستماع إلى الخلافات المتعلّقة بالانتخابات. وقد أصدرت اتفاقية القاهرة أحكاماً لإنشاء محكمة انتخابية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة الانتخابات. وتبعاً للقانون الانتخابي في فلسطين، على الرئيس الفلسطيني أن يشكّل لجنة انتخابية بالاستناد إلى الاستشارات. وإجراء انتخابات مسألة إرادة سياسية تفتقر إليها السلطة الفلسطينية منذ فترة طويلة. غير أنّه من الممكن تعزيز الإرادة السياسية من خلال حشدٍ فعّال للمجتمع المدني، بالإضافة إلى أعمال المنظمات الدولية.

(2) اتفاقية القاهرة في العام 2017

بحلول أكتوبر 2017، أصبح الانشقاق واضحاً وأكبر بين حركتي فتح وحماس. ويعود سببه جزئياً إلى فرض عباس عقوبات اجتماعية اقتصادية على غزّة كطريقة لإجبار حركة حماس على الموافقة على مطالب السلطة الفلسطينية.⁸¹ وتضمّنت العقوبات الحدّ من الإمدادات الكهربائية إلى غزّة في مايو 2017.⁸² وبعد ذلك بفترة وجيزة، طلب عباس أن ينتقل الوزراء في الضفّة الغربية إلى غزّة ليستلموا وزاراتها. وقد شكّل هذا الطلب أحد مطالب عباس القليلة التي وافقت عليها حركة حماس بسبب الضغط الاقتصادي الذي مارسه عليها السلطة الفلسطينية.⁸³

وبات الوضع جاهزاً لجهد مصالحة جديد عندما كشفت حركة حماس النقاب عن "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" في العام 2017، في محاولة لإظهار انفتاح على المصالحة. وقد شكّلت تلك الوثيقة الوثيقة الأيديولوجية الأولى التي نشرتها حركة حماس منذ إصدار وثيقة تأسيسها في العام 1988.⁸⁴ وتُظهر الوثيقة موقفاً أقلّ تشدّداً تجاه إسرائيل وتعتبر الصراع سياسياً لا دينياً.⁸⁵ وبيّقى رفض حركة حماس التخلّي عن قدرتها العسكرية إحدى النقاط الشائكة الأهمّ في عملية المصالحة. فما زالت الحركة تعرّف عن نفسها بأنّها حركة تحرير وطنية، ولا تشير الوثيقة الأخيرة إلى أنّ الحركة ستتخلّى عن الصراع المسلّح كوسيلة أساسية لمقاومة إسرائيل.

وبرز عامل آخر وُلد مناخاً ملائماً للنقاشات في موضوع الوحدة، ألا وهو تغيير القيادة في حركة حماس. والأهمّ في هذا الموضوع أنّ التقارب بين قائد حركة حماس الجديد يحيى السنوار ومحمد دحلان أتاح إمكانية تدفّق الأموال إلى غزّة من الإمارات العربية المتحدة. ودحلان قائد سابق في حركة فتح وعضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد أطاح به محمود عباس في العام 2011 بسبب تهمة فساد وادّعاءات بأنه خطّط للإطاحة بعبّاس. ويُعدّ دحلان لاعباً بارزاً بفضل روابطه الوثيقة مع الإمارات العربية المتحدة، التي تقدّم له الدعم المالي، ومع مصر، إحدى الجهات الفاعلة الأساسية في جهود المصالحة بين حركتي حماس وفتح. وبشكل عام، أدّت حاجة حركة حماس إلى التمويل إلى توطيد علاقاتها أكثر مع دحلان.⁸⁶

وبشكل عام، نُسب الفضل في مفاوضات الوحدة إلى دحلان.⁸⁷ فبحلول هذه الفترة، بات يؤدي دوراً بارزاً نتيجة عقده صفقةً ليمدّ غزّة بالنفط المصري عندما قطع عبّاس الكهرباء عنها. ووعده دحلان أيضاً بإحضار مشاريع إهمائية بتمويل إماراتي إلى القطاع.⁸⁸ وفي العام 2017، قاد جهوداً للمصالحة الاجتماعية، من أبرزها دفع تعويضات لعائلات أولئك الذين قُتلوا في اشتباكات العام 2007.

وشكّلت العداوة بين عبّاس ودحلان والرغبة في إبقاء دحلان خارج العملية أحد محفّزات عبّاس الأساسية للمشاركة في النقاشات. وحاول بعض من قادة حركة فتح أن يحدّوا من دور دحلان عبر التشديد على ضرورة أن تمرّ جميع الإعانات إلى غزّة عبر السلطة الفلسطينية. ومن المستبعد أن تخضع مصر، حليفة الإمارات العربية المتحدة المقرّبة، لهذا المطلب. وفي ذلك الوقت، اعتُبر استعداد عبّاس للقبول بدور دحلان أساسياً في نجاح المصالحة أو فشلها.⁸⁹

ولاحقاً زار رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية رامي الحمد الله غزّة كجزء من المفاوضات المستمرة في موضوع الوحدة.⁹⁰ وفي 12 أكتوبر 2017، وقعت حركتنا فتح وحماس، بوساطة مصرية، اتفاقيةً تنصّ على أن تسيطر السلطة الفلسطينية على معابر غزّة في 1 نوفمبر 2017 وتستلم مسؤولياتها الكاملة في غزّة بحلول 1 ديسمبر 2017.

في المقابل، وافقت السلطة الفلسطينية على إلغاء القيود المالية التي كانت فرضتها على غزّة كتدابير عقابية.⁹¹ وشارك في هذه المفاوضات 13 حزباً سياسياً فلسطينياً آخر، منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ممثلة بجميل مزهر.⁹² ورخبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتنازلات التي قدّمتها حركة حماس.⁹³ وشكّل الاتفاق بعودة غزّة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية التقدّم الأبرز.⁹⁴ واعتبرت الأمم المتحدة هذا التطور سبباً لـ "التفاؤل الحذر".⁹⁵

(3) التعويضات

تمحور النقاش بموضوع التعويضات لفترة طويلة حول التعويضات التي قد تدفعها إسرائيل لفلسطين نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان وخسارة الأرض وتشريد الكثير من السكان في خلال نكبة العام 1948 وفي السنوات اللاحقة.⁹⁶ وتتضمّن التعويضات بشكل رئيسي التعويض عن الملكيات الضائعة والمعاناة البشرية. وقد تمّ الإقرار على نطاق واسع بالتعويضات للاجئين الفلسطينيين على أنّها مكوّن أساسي في أيّ حلّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

بيد أنّ مسألة التعويضات في سياق الداخل الفلسطيني لم تلقَ الكثير من الاهتمام. ويبرز سببان على الأقلّ لهذا الوضع. أولاً، عادةً ما تكون مدفوعات التعويض جزءاً من نظام عدالة انتقالية، وهذا النوع من الأنظمة غائب في فلسطين. ثانياً، عادةً ما يتمّ دفع التعويضات بعد إقرار بالذنب، وهذا النوع من الإقرار تعرقله التوترات بين الأطراف الفلسطينية. وهذه المعضلة موضوع يبرز غالباً في النقاشات حول منفعة التدابير التعويضية.

وفي العام 2017، تبرّعت الإمارات العربية المتحدة من خلال دحلان بمبلغ يقارب 15 مليون دولار أمريكي للتعويض لعائلات الضحايا.⁹⁷ وأعطيت هذه التعويضات المالية لعائلات أكثر من نصف الضحايا في خلال حفل خاص في غزّة.⁹⁸ وقد رأى الكثيرون أنّ القرار بدفع التعويضات مبادرته قادها دحلان.⁹⁹ وكانت النية إلحاق المدفوعات بإرشاد للضحايا ولعائلاتهم وبارتباط متواصل معهم. وتعمل لجنة تكافل (اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي)، وهي مجموعة تشمل حركة حماس والقسم التابع لدحلان من حركة فتح، على التعويض لضحايا الاشتباكات في العام 2007 وعائلاتهم.¹⁰⁰

غير أنّه من المستبعد أن يأتي المزيد من التعويضات النقدية من مصدر "خارجي" مماثل في المستقبل القريب. ومن المستبعد أيضاً أن ترتّب هيكلية فلسطينية مدفوعات التعويضات، مثل لجنة المصالحة المجتمعية، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى النقص في التمويل والتنظيم. وفيما تستطيع التعويضات المالية أن تُحدث فارقاً كبيراً في حياة الضحايا من خلال تحسين ظروف حياتهم المادية، على الفلسطينيين المهتمّين بالمصالحة أن ينفثوا أيضاً على

التعويض الرمزي مثل الاعتذار¹⁰¹ والإقرار العام بالأعمال الخاطئة وإحياء الذكرى. وكحلٍّ أمثل، ينبغي أن يحصل الضحايا على تعويضات مالية ورمزية على حدٍّ سواء، غير أنَّ النقص في الموارد يعني أنَّ الفلسطينيين سيحصلون على الأرجح على تعويضات رمزية بالإجمال. على الرغم من ذلك، بإمكان هذه الجهود أن تساعد على ممارسة ضغط سياسي للحثِّ على تقديم تعويض مالي.

ويجدر التشديد على أنَّ ضحايا الصراع في العام 2007 لا يوافقون جميعهم على فكرة تلقّي التعويضات، بل بعض يودُّ أن يُطبَّق قانون القصاص. والقصاص فئة من الجريمة تتضمَّن جرائم القتل والأذية المتعمَّدة.¹⁰² وفي جرائم القصاص يضطلع الضحايا بدور أساسي في المعاقبة على الجرائم. فبإمكان الضحايا أن يختاروا نوع العقاب الذي ينبغي فرضه أو أن يختاروا مسامحة الجاني.¹⁰³ وقد وُصف القصاص بأنَّه شكل من أشكال العدالة الإصلاحية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى طبيعته المتمحورة حول الضحية.¹⁰⁴

4) إصلاح نظام العدالة الفلسطيني

إصلاح المؤسسات العامة آليَّة أساسية في العدالة الانتقالية. فمن الضروري تحويل المؤسسات العامة التي أدامت الصراع إلى مؤسسات تدعم العملية الانتقالية وتضامن سيادة القانون. وقد قُدمت أيضاً توصيات بالتدقيق في القطاعات الأمنية في البلدان التي تمرُّ بمرحلة انتقالية.

وحالياً، النظام القانوني الفلسطيني مُسيَّس بالكامل تقريباً، وتغيب الثقة بالمحاكم إلى حدٍّ كبير. ويزداد لجوء الفلسطينيين إلى آليات العدالة غير الرسمية بدلاً من وضع ثقتهم بالمحاكم.¹⁰⁵ ويتضح تسيُّس المحاكم أيضاً في الطرق التي صيغت بها القوانين منذ الانقسام. ففي الضفة الغربية، يتمُّ إقرار القوانين بمرسوم رئاسي. وقد نُقذت هذه القوانين الصادرة بمرسوم وفقاً للمادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني.¹⁰⁶ لكن يقول بعضهم إنَّ القانون الأساسي لا يتيح إصدار القوانين بموجب مرسوم رئاسي إلا في حالات "الضرورة". ومن ناحية غزّة، يتمُّ إصدار القوانين بالطريقة الملتبسة عنها. فمنذ العام 2007، بدأ أعضاء كتلة التغيير والإصلاح في حركة حماس، الذين دخلوا المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006، بالاجتماع وإصدار قوانين جديدة. وتابعوا على هذا المنوال حتَّى بعد انتهاء مدَّة ولايتهم في العام 2010. وبسبب سجن بعض من أعضاء حركة حماس، قرَّرت الحركة أن تتبَّع نظاماً يتمُّ بموجبه إصدار القوانين من خلال التصويت بالوكالة. وعنى ذلك أنَّ أولئك الأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني الذين سُجنوا ولم يستطيعوا التصويت بأنفسهم يمثِّلهم أعضاء آخرون في حركة حماس، فيصوِّتون عنهم كوكلاء لهم. وهذا النظام لا أساس له في القانون الأساسي.¹⁰⁷

بالتالي، تبرز مسائل ملحة تتعلق بحالة القوانين المعتمدة في خلال الانقسام في العام 2007، بالإضافة إلى القرارات القانونية (مثل قرارات المحاكم) التي صدرت في خلال تلك الفترة.¹⁰⁸ إذ تطرح شرعية القوانين وقرارات المحاكم الصادرة بعد العام 2006 ودستوريتها جدلاً. وتبرز مشكلة مستمرة أيضاً هي أنَّ السلطات القانونية في الضفة الغربية تعتبر إصدار القوانين في غزّة غير قانوني وترفض أيَّ إعادة دمج لسلطات الضفة الغربية وغزّة القضائية. بالمثل، أدت متابعة إصدار القوانين في الضفة الغربية بموجب مرسوم بالكثيرين إلى انتقاد هذا التصرف واعتباره غير دستوري.¹⁰⁹ ففي الأساس، يُعدُّ استيلاء السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية انتهاكاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

ولا تقتصر الأزمة في القطاع القانوني على طريقة إصدار القوانين فحسب، فمن الضروري استعادة ثقة الناس بالقضاء. إذ يعاني الجهاز القضائي في غزّة، وبدرجة أدنى، في الضفة الغربية، نقصاً حاداً في الموارد ويعجز عن تلبية حاجات الشعب الفلسطيني. ويبرز نقص حاداً أيضاً في عدد القضاة في أنحاء الأراضي المحتلة.¹¹⁰ ويتركز النقص في الموارد هذا القضاة أكثر عرضةً لتعدي السلطة التنفيذية على صلاحياتهم ولغيرها من التأثيرات. ويؤدِّي ذلك إلى تقويض كبير لاستقلال القضاء.

وتبقى علامات استفهام كبيرة قائمة حول تعيين القضاة والمؤهلات المطلوبة لتولي هذا المنصب. ففي قطاع غزة تحديداً، لا يتمتع الكثير من القضاة بالمؤهلات المطلوبة لممارسة مهنة القضاء، وتعيين القضاة في الضفة الغربية مُسبباً جداً أيضاً. ففي أبريل 2016 مثلاً، عين عباس القضاة التسع الذين يشكلون المحكمة الدستورية بموجب مرسوم رئاسي، وانتمى معظمهم إلى حركة فتح. ويقضي ذلك على شرعية المحكمة.¹¹¹ واعتبر الكثير من المعلقين أن هذا المرسوم طريقة أخرى لعباس لكي يُحكم قبضته على السلطة.¹¹² ووصفت حركة حماس وضع المحكمة على أنه انحراف عن الوحدة الوطنية.¹¹³

وبسبب الهواجس حول شرعية تعيين القضاة في فلسطين (ولا سيما بعد الانقسام)، بالإضافة إلى ضعف مؤهلات القضاة، من المستحسن إخضاع جميع القضاة لعملية تدقيق في الضفة الغربية وغزة. وباستطاعة مجموعة من القضاة المستقلين المتقاعدين مثلاً إجراء هذا النوع من التدقيق.¹¹⁴

وبإمكان الفلسطينيين أيضاً أن يضعوا نظاماً للمراجعة القانونية للحرص على أن القوانين الصادرة منذ العام 2007 تتوافق مع معايير حقوق الإنسان المحددة وفقاً لطموحات الفلسطينيين وعاداتهم وثقافتهم وحاجاتهم، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية—ولا سيما تلك التي وقّع عليها عباس. ويشمل ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في العام 1998. وبشكل عام، الحاجة إلى إصلاح المؤسسات القانونية في فلسطين شرط مسبق أساسي للمصالحة بين الأطراف الفلسطينية، ويمكن أن يرتكز هذا الإصلاح على اتفاقية القاهرة المُبرمة في العام 2011.

5 الاعتراف بالحقيقة والحوار

تمّ اتباع آلية العدالة الانتقالية القاضية بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في خلال مراحل انتقالية على نطاق واسع. وقد نجحت في تسهيل الحوار والتقدم نحو المصالحة. فقد بات الإفصاح عن الحقيقة المتعلقة بالأحداث الماضية شرطاً لازماً في العدالة الانتقالية. ولا تُسهّم لجان تقصي الحقائق في الإفصاح عن الحقيقة التاريخية فحسب، بل في تطبيق المساواة أيضاً. فقد أوصى الباحث المصري المعروف شريف بسيوني بتأليف لجنة تقصي حقائق من أجل معرفة الحقيقة حول انتهاكات الماضي ولكي تعمل عمل بعثة لتقصي الوقائع في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.¹¹⁵ وشدّد على أن تكون هذه اللجنة موضوعية ومحايدة. لكن على ضوء اختلال موازين القوى الحالي بين إسرائيل وفلسطين، من المستبعد للغاية أن يكون تأليف لجنة موضوعية في المستقبل القريب ممكناً.

وتندر الأدبيات حول تأليف لجنة تقصي حقائق في سياق الانقسام بين الأطراف الفلسطينية، مما يشير إلى غياب الحماس إزاء هذه الفكرة.¹¹⁶ وفيما قد يوافق الكثير من الباحثين والمعلقين على أن لجنة تقصي حقائق يمكن أن تشكل أداة إيجابية في هذا السياق، يمكن القول إن تأليف لجنة تقصي حقائق في هذا الوقت سابق لأوانه. إذ تتألف لجان تقصي الحقائق عادةً في بلدان سبق أن توقّف فيها العنف وتمّ التوصل إلى توافق معيّن حول طبيعة الحكومة المستقبلية. غير أن لجان تقصي الحقائق ساهمت في بعض الأحيان في إحلال السلام.¹¹⁷ وعلى الرغم من أن الوقت حالياً ليس الأنسب من أجل تأليف لجنة تقصي حقائق، لا يمنع ذلك التشجيع على الحوار بين حركتي فتح وحماس، الذي يشكل عنصراً مهماً للمصالحة. ويجدر أن يتوسّع الحوار ليصبح محادثة بين جميع الأحزاب السياسية الفلسطينية.

وينبغي أن تضمّ الحوارات حول المصالحة الوطنية مسائل مثل إمكانية تأليف لجنة تقصي حقائق على المدى الأبعد، بعد التوصل إلى مصالحة بين الأطراف الفلسطينية. وعلى الرغم من أن لجان تقصي الحقائق تتضمن بشكل عام اعترافاً رسمياً بالأخطاء الماضية، من غير الضروري أن تأخذ اللجنة طابعاً رسمياً أو تؤلفها الحكومة.¹¹⁸ ففي السياق الفلسطيني، من الممكن أن تؤلّف منظمة دولية مثل منظمة الأمم المتحدة لجنة من هذا النوع.

لماذا تفشل جهود العدالة الانتقالية الراهنة؟

المصالحة بين الأطراف الفلسطينية غير وشيكة. فبالفعل، ما من اتفاق أو رؤية واضحة حالياً حول وضع فلسطين ونظام حوكمتها المستقبليين. ويعتمد هذا السؤال بالكامل على نموذج الدولة الذي ستؤول إليه فلسطين إذا تمّ التوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل في المستقبل. فقد فشلت اتفاقية القاهرة المبرمة في العام 2017، على غرار جميع الاتفاقيات من هذا النوع، ببعيد التوقيع عليها. إذ تعرّقت روح الاتفاقية لأنه في يوم التوقيع بالذات اغتال مسؤول من حركة حماس عضواً في حركة فتح بعد أن اتهمت محكمة في غزة هذا العضو بأنه يتعامل مع إسرائيل.¹¹⁹

وبعد مرور أربعة أشهر فقط على إبرام اتفاقية القاهرة في العام 2017، تقهقرت الإرادة لتنفيذها. فبدا واضحاً أنّ حركة حماس لا تنوي أن تسلّم السلطة، بما فيه التحكّم بالأسلحة والقوات العسكرية. وباتت مصر منهمة بأولويات أخرى ولم تنشط في مراقبة عملية تنفيذ الاتفاقية.¹²⁰ وفي ضربة أخرى للاتفاقية، أقيّل رئيس المخابرات العامة المصرية خالد فوزي، الوسيط الأوّل للاتفاقية، في أواسط يناير 2018.¹²¹ وما دامت الاتفاقية قائمة جزئياً على تجريد حركة حماس من السلاح، يشكّل تعيين شخصيات عسكرية في السنوات الأخيرة في مناصب مرموقة في حركة حماس خطوة لا تبشّر بالخير لمستقبل الاتفاقية أيضاً.¹²²

وتعتبر المنظّمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان في رام الله وبعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي المجموعات الرئيسية التي تستخدم مصطلح العدالة الانتقالية. ومع أنّ المصطلح مألوف لدى قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله، لا تستخدمه حركة حماس بشكل عام.¹²³ فلا تزال الأبحاث غير كافية في موضوع تطبيق العدالة الانتقالية في سياق الداخل الفلسطيني. ويبرز توافق كبير حول الرغبة في تنفيذ آليات فردية، مثل التعويضات والمفاوضات وتشاطر السلطة، غير أنّ الكثير من الأكاديميين والمراقبين في فلسطين وخارجها على حدّ سواء ينتقدون تطبيق هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية.¹²⁴

ويُعرب أكاديميون فلسطينيون مثل ريم البطمة عن تحفّظاتهم ليس في موضوع العدالة الانتقالية فحسب، بل أيضاً في موضوع الطريقة التي أصبحت فيها "المصالحة" مُسيّسة في الصراع على السلطة بين حركتي حماس وفتح.¹²⁵ وتقول البطمة أنّ لا أذان صاغية لحاجات الفلسطينيين اليومية في ظلّ محاولات قيادة السلطة الفلسطينية بممارسة سياسة المصالحة.

ويسهم مستوى عالٍ من التشكيك المتبادل بفشل عملية المصالحة المستمرّ. ويبرز التشكيك من جانب حركة فتح بوضوح من خلال البيانات التي صرّح بها عباس. فقد اتّهم حركة حماس بأنها أشبه بتابع إيراني في المنطقة وعلى تواصل مع تنظيم القاعدة، من بين أمور أخرى. في المقابل، اتّهمت حركة حماس رام الله بتنفيذ الأجندة الأمريكية الإسرائيلية وبقمعها جهوداً المقاومة الوطنية. علاوة على ذلك، أصرت حركة حماس على أنّ القيادة في رام الله تتردّد في متابعة الحوار بسبب الرفض الأمريكي لأيّ مصالحة بين حركتي فتح وحماس. وبدت الرسائل المتضاربة والتشكيك العميق من جانب رام الله واضحين من خلال خطاب عباس في ذكرى مرور 43 عاماً على تأسيس حركة فتح، إذ اتّهم حركة حماس بأنها "تتسبّب بالهؤس" لسكان قطاع غزة.¹²⁶

وفي العام 2008، أشار محلّ في قناة الجزيرة إلى أنّ ”العداوة بين حركتي فتح وحماس طغت على المطالب بوضع استراتيجية تفاوض فلسطينية [مع إسرائيل]“.¹²⁸ وبعد عشر سنوات، لا يزال في هذا التصريح شيءٌ من الحقيقة. فقد تقاعس المجتمع الدولي عن السعي إلى إيجاد حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وللانقسام بين الأطراف الفلسطينية. وتحجّج المجتمع الدولي بأنّ الفلسطينيين يؤخّرون إيجاد حلّ محتمل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال عدم حلّ خلافاتهم الداخلية. غير أنّهم يحافظون على هذا الموقف فيما يعيق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني جهود المصالحة بين الأطراف الفلسطينية. وخير مثال على ذلك حربُ غزّة في العام 2014، التي عرقلت تنفيذ جهود المصالحات مثل اتفاقية القاهرة المُبرمة في العام 2011 وعكست معظم التقدّم الحسن الذي تمّ إحرازه قبل اندلاع الحرب.

الخاتمة والتوصيات بشأن السياسات

العوامل التي توحد الفلسطينيين أكثر من تلك التي تفرقهم. بالتالي، من المستحسن أن يعود الفلسطينيون إلى اتفاقية القاهرة المُبرمة في العام 2011 لأنها تُعتبر على نطاق واسع الاتفاقية الأكثر موثوقية وشرعية بين اتفاقيات المصالحة الفلسطينية، وهي الاتفاقية التي تشكل أساس جميع اتفاقيات المصالحة اللاحقة. وبما أن الوقائع على الأرض (مثل العلاقة بين فلسطين والولايات المتحدة) قد تغيرت منذ توقيع الاتفاقية، لا بد من تعديلها وتفسيرها لتلائم الديناميات الجديدة.¹²⁹

وتتضمن المتطلبات المهمة لنجاح مبادرات المصالحة الشمولية والاستشارة الشعبية والمفاوضة والحوار الوطني والتسوية وإعادة تنشيط لجان القاهرة والمجلس التشريعي الفلسطيني الخاملة وإعادة إنعاش لجان القاهرة الناشطة واستقلال القضاء والالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات.

وتقف عقبة مهمة في وجه تطبيق العدالة الانتقالية، ألا وهي أن تطبيق العدالة الانتقالية في ظرفٍ يلفه الغموض مثل سياق الداخل الفلسطيني سابقاً لأوانه. ويشكل العائق الذي يشكّله هذا التطبيق المبكر عقبة خطيرة أمام وضع استراتيجية عدالة انتقالية شاملة تبعاً للاستراتيجيات المعتمدة سابقاً تحت هذا الاسم، غير أن هذا الوضع لا يمنع الفلسطينيين من اعتماد آليات عدالة انتقالية فردية من أجل المساعدة على تسريع المصالحة.

فإمكان الآليات الانتقالية أن تحفز الأطراف على المشاركة في عملية السلام والمصالحة وتعزز النية الحسنة وتجمع الأطراف على طاولة التفاوض. بهذه الطريقة، تستطيع العدالة الانتقالية أن تساعد على رسم الطريق إلى السلام. ومن الممكن القول إن الوضع الحالي بائس للغاية والانقسام عميق للغاية إلى حد أن تدابير العدالة الانتقالية لن تُحدث أثراً كبيراً في المصالحة، غير أنه يجدر فهم المصالحة على أنها عملية. عندئذ، تستطيع تدابير العدالة الانتقالية تعزيز مناخ يؤوّل إلى المصالحة على المدى البعيد.

وبالاستناد إلى التحليل أعلاه، يمكن تقديم التوصيات الآتية بشأن السياسات:

الانتخابات

يجدر الاستماع إلى صوت الشعب الفلسطيني، وذلك بشكل أساسي من خلال التصويت. بالتالي، من غير الممكن تأجيل الانتخابات بعد الآن. فقد تأخرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني كثيراً. والانتخابات أساس جميع الإصلاحات الأخرى وأساس التنفيذ الناجح لآليات العدالة الانتقالية. ومن دون انتخابات ديمقراطية، تفتقر جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية إلى شرعية ديمقراطية. وعلى المجتمع المدني والمجتمع الدولي أن يدعوا إلى إجراء انتخابات. وينبغي على المجتمع الدولي أن يتقبل نتيجة هذه الانتخابات. فلم تكن مشكلة الانتخابات في العام 2006 في الانتخابات بحد ذاتها، بل في عدم استعداد المجتمع الدولي لتقبل نتيجة الانتخابات.

لجان القاهرة

تجدر إعادة تفعيل اللجان التي تألفت بموجب اتفاقية القاهرة المُبرمة في العام 2011 والتي باتت خاملة. أما اللجان الناشطة، فينبغي عليها أن تتحرك بشكل أسرع من أجل تنفيذ صلاحياتها الأساسية. فتبرز أهمية لجنة المصالحة

المجتمعية ولجنة الحريّات العامة بشكل خاص في تعزيز المصالحة، وينبغي أن تنشط هاتان اللجنتان أكثر. والمهمّ في الموضوع أنّه على السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تُظهر استعداداً سياسياً للتعاون مع هذه اللجان ولتنفيذ توصيات لجان القاهرة، ولا سيّما توصيات لجنة الحريّات العامة.

إصلاح القضاء

تبرز حاجة ملحّة لتُضافر حركتنا فتح وحماس جهودهما من أجل إصلاح الجهاز القضائي كطريقة لإنهاء طبيعته المتحرّبة. وتجدر مراجعة نظام تعيين القضاة للحرص على استقلال القضاء. ومن الممكن أن يشكّل التدقيق في اختيار القضاة وسيلة ناجعة لإصلاح القضاء وتعزيز استقلاله. وبإمكانه أيضاً أن يرفع من مكانة القضاء ويزيد ثقة الناس الضرورية بالقضاء الفلسطيني. وينبغي إلغاء التسييس الذي يغلب على تعيين القضاة في المحكمة الدستورية. ويشكّل التواصل والتعاون والاحترام المتبادل بين قادة القضاء في الضفة الغربية وغزة أمراً حيوياً ضرورياً في هذا المجال.

الحوار والسعي إلى الحقيقة

ما دام الحوار مطلباً محورياً للكثير من الجهات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، من الضروري أن يقود الحوار الشامل والمفاوضة عملية المصالحة. ويجدر أن تتضمن الحوارات حول المصالحة الوطنية مسائل تتعلّق بالتأليف المحتمل للجنة تقصي الحقائق في الأمد الأبعد، بعد تحقيق المصالحة. وليس بالضرورة أن تكون اللجنة ذات طابع رسمي تؤلفها الحكومة. إذ للفلسطينيين الفرصة لوضع عملياتهم الخاصة للسعي إلى الحقيقة. وبفضل مساهمة جنوب أفريقيا الرائدة في العدالة الانتقالية، قد تقدّم جوانب من النموذج الجنوب أفريقي منفعلاً، ولا سيّما الجانب الذي يشدّد على الحوار واكتشاف الحقيقة.

التعويضات

قد تشكّل التعويضات آلية فعّالة للغاية من أجل التعويض للضحايا عن الانتهاكات التي حصلت في خلال اشتباكات العام 2007 وبعدها. بالتالي، من المهمّ دراسة برامج التعويضات الدولية للإرشاد واستمداد الإلهام. وبإمكان عملية التعويضات التي بدأها دحلان أن تقدّم بعض التوجيه. ويجدر النظر إلى مسألة تمديد دفع التعويضات المالية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. وينبغي أن يستعان بالقانون الدولي كأساس وتبرير نظري لتقديم التعويضات. ونظراً إلى النقص في الموارد المالية لتمويل مدفوعات التعويض، ينبغي النظر في إمكانية اللجوء إلى أشكال غير نقدية من التعويضات، مثل التعويضات الرمزية. وقد يتضمّن التعويض الرمزي الاعتذار¹³⁰ والإقرار العام بالأعمال الخاطئة وإحياء الذكرى.

الحاجة إلى وسيط سلام

من الضروري أن يتّصف وسيط السلام بالموضوعية ويهتمّ لمصالح الجانبين على حدّ سواء. وقد برزت مصر كطرف الخارجي الأكثر نشاطاً من خلال تسهيلها اتفاقيات القاهرة وغيرها من مبادرات المصالحة المتعدّدة. وقد سأل بعضهم ما إذا كانت مصر وسيطاً حسن النية، بما أنّها تتعامل مع فلسطين على أنّها مسألة أمنية بشكل رئيسي. فلم تتخذ البلاد التدابير الكافية للتخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة ولم تُدّن علناً العنف ضدّ مواطني غزة.¹³¹ غير أنّه يبقى من الصعب التفكير في عملية سلام ناجحة وفي نهاية للأزمة الإنسانية من دون مشاركة مصر الناشطة. بالتالي، على مصر أن تضطلع بدور أكبر في تنفيذ عملية اتفاقية القاهرة المُبرّمة في العام 2011 من أجل إعادة تفعيل جهود المصالحة.

Mustafa Barghouthi, "What the Palestinian national reconciliation should mean," Palestine Monitor, ¹ .October 23, 2017, <http://www.palestinemonitor.org/details.php?id=e22oqna16426yhkrwf3k6>

Al Zaytouna Centre for Studies and Consultations, "The Development of Dialogue, Reconciliation and Putting the Palestinian House in Order," 2017, https://www.alzaytouna.net/en/files/attachments/ReportsZ/Refereed-Academic-Studies/Developments_Palestinian_Reconciliation_2008-2017_Eng_10-17.doc

Fried Gal Colloquium, "Transitional Justice in the Context of Israel-Palestine," chaired by Ruti Teitel, The Transitional Justice Program, Faculty of Law, the Hebrew University of Jerusalem, May 8–20, 2014, https://openscholar.huji.ac.il/sites/default/files/transitionaljustice/files/may_2014_poster.pdf; Sigall Horowitz, "Imagining Transitional Justice in Israel/Palestine: Experiential Collaborative Learning in Tel Aviv University's Minerva Centre for Human Rights," Human Rights Education in Asia-Pacific Vol. 7 (2016): 201–217, https://www.hurights.or.jp/archives/asia-pacific/section1/seven_3-3.pdf

Aeyal Gross, "The Constitution, reconciliation, and transitional justice: lessons from South Africa and Israel," Stanford Journal of International Law, 40 (2004): 47–104; Ariel Meyerstein, "Transitional Justice and Post conflict Israel/Palestine: Assessing the Applicability of the Truth Commissions Paradigm," Case Western Reserve Journal of International Law, 38, Issue 2 (2007), <https://scholarlycommons.law.case.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1337&context=jil>; C Donnelly and J Hughes, "Contact and Culture: Mechanisms of Reconciliation in Schools in Northern Ireland and Israel," in Reconciliation(s): Transitional Justice in Postconflict Societies, ed. Joanna R Quinn (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2009), 313

Brendan Ciaran Browne, "Transitional Justice and the Case of Palestine" in Research Handbook on Transitional Justice, eds Cherly Lawther, Luke Moffett, and Dov Jacobs (Elgar Online: Edward Elgar Publishing, 2017), 576, <https://doi.org/10.4337/9781781955314.00034> وتزايد الأدبيات عن فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية. راجع مثلاً: Marco Longobardo, "Some Developments in the Prosecution of International Crimes Committed in Palestine: Any Real News?" Polish Yearbook of International Law, 35 (2015), <https://ssrn.com/abstract=2811857>, 109–137

Mia Swart, "Sorry seems to be the hardest word: Apology as form of Symbolic Reparation," South African Journal on Human Rights 24: 1 (April 2017): 50–70, <https://doi.org/10.1080/19962126.2008.11864943>

يمكن تعريف مصطلح التطهير على أنه مجموعة من القوانين التي تمنع الأعضاء أو المساهمين في أنظمة قمعية سابقة من استلام مناصب عامة. Cynthia M Horne, "Transitional Justice: Vetting and Lustration" in Research Handbook on Transitional Justice, eds Cherly Lawther, Luke Moffett, and Dov Jacobs (Elgar Online: Edward Elgar Publishing, 2017)

يُحدّد مفهوم إعادة التعليم بأنه تعليم يهدف إلى تغيير معتقدات شخص ما أو آرائه. وفي سياق العدالة الانتقالية، جرت عملية إعادة تعليم واسعة بعد الانتقال من الحكومة الاستبدادية إلى الحكومة الديمقراطية (مثلما حصل بعد سقوط ألمانيا النازية).

⁹ شاركت الأحزاب السياسية الفلسطينية الآتية في انتخابات السلطة الوطنية الفلسطينية: المستقبل، جبهة التحرير العربية، منظمة الصاعقة، التحالف الديمقراطي (المؤلف من الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني والمبادرة الوطنية الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، قائمة التحالف الديمقراطي، حركة فتح، حركة حماس، التجمّع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة العربية الفلسطينية، وحزب العدالة، المبادرة الوطنية الفلسطينية، حزب الشعب الفلسطيني، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، حزب الطريق الثالث.

¹⁰ شهد العامان الأولان من الحصار (2007 و2009) توقفاً كاملاً لجميع الصادرات من الضفة الغربية إلى غزة. وأدى ذلك إلى إقفال 95 في المئة من منشآت غزة الصناعية وتكبُّد خسائر هائلة في الوظائف. وفرضت إسرائيل المزيد من القيود على التنقل في قطاع غزة منذ أوائل التسعينيات. وتزايدت هذه القيود في يونيو 2007. راجع "United Nations, "Gaza Ten Years Late," July 2017, https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/gaza_10_years_later_-_11_july_2017.pdf

¹¹ فرضت السلطة الفلسطينية عقوبات مثل تخفيض رواتب آلاف الموظفين في السلطة الفلسطينية والمساعدات المالية لمئات العائلات في قطاع غزة. وفي يونيو 2017، طلبت السلطة الفلسطينية من إسرائيل التوقف عن الدفع من أجل الكهرباء في غزة. وطلبت السلطة الفلسطينية بشكل أساسي من إسرائيل أن تخفِّص الإمدادات الكهربائية في غزة بنسبة 40 في المئة. ثم أعيدت الإمدادات الكهربائية بعد ستة أشهر. راجع "Zena Tahhan "Gaza residents to pay Israel for electricity," Al Jazeera, January 4, 2018, <https://www.aljazeera.com/news/2018/01/gaza-residents-pay-israel-electricity-180104125108369.html>

¹² "Abbas: If Hamas refuses PA terms of reconciliation, Gaza will face further cuts," Ma'an News Agency, August 15, 2017, <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=778706>

¹³ Peter Beaumont and Oliver Holmes, "US confirms end of funding for Palestinian refugees," The Guardian, August 31, 2018, <https://www.theguardian.com/world/2018/aug/31/trump-to-cut-all-us-funding-for-uns-main-palestinian-refugee-programme>

¹⁴ يتوقع بعضهم صراعاً كبيراً على السلطة عندما يغادر عباس الحكم. راجع Yolande Knell "Palestinians face uncertainties over Abbas succession," BBC News, May 24, 2018, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-37754987>

¹⁵ يمكن أن يكون أحد تداعيات اتفاقية ترامب للسلام أن تُعاد مسؤولية غزة إلى مصر وتُربط مراكز الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بالأردن. راجع Osama Al Sharif, "Elusive Palestinian reconciliation," Arab News, February 27, 2018, <http://www.arabnews.com/node/1255431>

¹⁶ راجع Palestinian Center for Policy and Survey Research, "Public Opinion Poll No 67, PSR," April 2018, <http://pcpsr.org/en/node/725>; وراجع أيضاً 1, 2018, http://www.pcpsr.org/en/node/740?fbclid=IwAR0l4sXMi9opDN6_bkYLXnPhhcL2mI9hGmf2YpYGXZksVnFUa6gwKLh8_8

¹⁷ Omar Shaban, "The Implications of siege and the Internal Palestinian Division on the situation in the Gaza Strip since 2007," Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture 22, no 2 & 3 (2017), <http://www.pij.org/details.php?id=1780>

¹⁸ المرجع ذاته.

¹⁹ المرجع ذاته.

²⁰ مثلاً، رداً على تطورات المصالحة في العام 2011، أعلن نتانياهو أنه على عباس أن يختار بين السلام مع إسرائيل أو السلام مع حركة حماس. راجع Barak Ravid, "Netanyahu: Palestinian authority must choose—peace with Israel or Hamas," Haaretz, April 27, 2011, <https://www.haaretz.com/1.5004777>; راجع أيضاً Peter Beaumont, "Israel also condemns US for backing Palestinian unity government," The Guardian, June 3, 2014, <https://www.theguardian.com/world/2014/jun/03/israel-us-palestinian-unity-government-netanyahu>

²¹ راجع "Charters of Hamas," Contemporary Review of the Middle East 4 (4) 2017, 393–418. Zena Tahhan, "Hamas and Fatah: How are the two groups different," Al Jazeera, October 12, 2017, <https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/10/hamas-fatah-goal-approaches-171012064342008.html>; راجع أيضاً Menachem Klein, "Hamas in Power," Middle East Journal 61 No. 3 (Summer, 2007), 442–459, <https://www.jstor.org/stable/4330419>; Sara Roy, "Hamas and the Transformation(s) of Political Islam in Palestine," Current History (January 2003) 13–15, <http://carnegieendowment.org/pdf/files/2004-02-17-roy.pdf>; Beverley Milton-Edwards & Stephen Farrell, Hamas: The Islamic Resistance Movement 1st ed (Cambridge: Polity Press, 2010) vi, viii, 7

Zena Tahhan, " Hamas and Fatah: How are the two groups different?" Al Jazeera, October 12, 2017, ²² <https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/10/hamas-fatah-goal-approaches-171012064342008.html>

Hamas sincere about internal reconciliation, says PFLP Official," Middle East Monitor, January 8, ²³ -2018, <https://www.middleeastmonitor.com/20180108-hamas-sincere-about-internal-reconciliation-says-pflp-official/>

غير أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انتقدت حركتي فتح وحماس على حدّ سواء حيال التدابير العقابية الجارية التي اتّخذتها كلّ حركة بحق الأخرى. "PFLP slams Fatah, Hamas for putting politics over lives of Palestinians in .Gaza," Ma'an News Agency, July 13, 2017, <http://www.maannews.com/Content.aspx?id=778066>

²⁵ "Agreement between Fatah and Hamas," May 3, 2011, https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/OPT_AgreementFatahHamas2011.pdf

Mouin Rabbani, "Between Hamas and the PA: An Interview with Islamic Jihad's Khalid Al Batsh," ²⁶ Journal of Palestine Studies 42, no. 2, (April 2013): 61-70, doi: 10.1525/jps.2013.42.2.61

²⁷ في العام 1974، اعترفت القمّة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنّها "الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني". "Palestine Liberation Organization," The Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations New York, accessed January 12, 2018, <http://palestineun.org/about-palestine/palestine-liberation-organization/>

²⁸ المرجع ذاته.

²⁹ مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في يوليو 2018.

³⁰ "The End of a Political Fiction?," Electronic Intifada, February 2, 2006, <https://electronicintifada.net/content/end-political-fiction/5858>

Paul Morro, "International Reaction to the Palestinian Unity Government," CRS Report for ³¹ Congress, May 9, 2007, <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22659.pdf>

³² فيما دعا عباس إلى انتخابات رئاسية مبكرة، اعتبرت حركة حماس أنّ انتخابات من هذا النوع أمر غير دستوري. Hillel Frisch, The Palestinian Military: Between Militias and Armies (Oxon: Routledge, 2008), راجع and Mohsen M. Saleh, "The Palestinian Strategic Report: 2007," Al Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2017, 55, <https://eng.alzaytouna.net/ebook/17502-2/>

³³ Saleh, "The Palestinian Strategic Report: 2007," 3

³⁴ المرجع ذاته، ص 54.

³⁵ "Fatah gunmen storm Hamas controlled ministry, parliament building," The Hindu, June 16, 2007, <https://web.archive.org/web/20110629055048/http://www.hindu.com/thehindu/holnus/003200706161550.htm>

³⁶ Saleh, "The Palestinian Strategic Report: 2007," 33

Karl Vick, "The quiet bloody war that threatens the Hamas-Fatah Union," Time, May 13, 2011, ³⁷ <http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2071358,00.html>

“Palestinian gunmen target Haniyeh’s home in Gaza,” Haaretz, June 10, 2007,³⁸
<https://www.haaretz.com/1.4824866>

³⁹ المرجع ذاته.

“Human Rights Watch Condemns Hamas, Fatah for War Crimes,” Haaretz, June 13, 2007,⁴⁰
<https://www.haaretz.com/1.4942705>

International Committee of the Red Cross, “Gaza-Westbank—ICRC Bulletin No. 22/2007”⁴¹
June 15, 2007, <https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/news-release/2009-and-earlier/israel-palestine-news-150607.htm>

“Over 600 Palestinians Killed in Internal Clashes Since 2006,” Ynetnews.com, June 6, 2007,⁴²
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3409548,00.html>

Diaa Hadid, “Grisly Palestinian Infighting Flares,” Washington Post, June 10, 2007,⁴³
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/06/10/AR2007061000160_pf.html

Steven Erlanger and Isabel Kershner, “Attacks Escalate as Palestinians Fight for Power,” The New York Times, June 13, 2007, <https://www.nytimes.com/2007/06/13/world/middleeast/13mideast.html>

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), “Resumption of factional fighting in the Gaza Strip,” June 13, 2007, <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/D2D7E85B1EA4D568852572F90069BC4C>

“ Hamas takes control of key Gaza positions,” The New York Times, June 13, 2007,⁴⁶
<https://www.nytimes.com/2007/06/13/world/africa/13iht-mideast.1.6121804.html>

Steven Erlanger, “ Hamas Forces Seize Control Over Much of Gaza,” The New York Times, June 13, 2007, <https://www.nytimes.com/2007/06/13/world/middleeast/13cnd-mideast.html>

Francesco Cavatorta and Robert Elgie, “The Impact of Semi-Presidentialism on Governance in the Palestinian Authority,” Parliamentary Affairs, Volume 63, Issue 1, (January 2010): 22–40,
<https://doi.org/10.1093/pa/gsp028>

Ruti G. Teitel, *Transitional Justice* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 4⁴⁹

⁵⁰ المرجع ذاته.

Noha Aboueldahab, *Transitional Justice and the Prosecution of Political Leaders in the Arab Region* (Oxford: Hart Publishing, 2017)

Thomas Unger and Marieke Wierda, “Pursuing Justice in Ongoing Conflict: A Discussion of Ongoing Practice” in *Building a Future on Peace and Justice: Studies on Transitional Justice, Peace and Development*, eds. Kai Ambos, Judith Large, and Marieke Wierda, (Springer, Berlin, Heidelberg)

.Meyerstein, “Transitional Justice and Post conflict Israel/Palestine,” 283⁵³

Ruti G. Teitel, seminar, Hebrew University, December 14, 2014. See also Teitel, “Transitional Justice Genealogy,” in *Transitional Justice* (2000)

Thomas Obel Hansen, "The Vertical and Horizontal Expansion of Transitional Justice: Explanations and Implications of a Contested Field," in *Transitional Justice Theories*, ed. Naomi Roht Arriaza, "Editorial Note" *International Journal of Transitional Justice* 7, (2013): 383 in Noha Aboueldahab, *Transitional Justice and the Prosecution of Political Leaders in the Arab region* (Oxford: Hart Publishing, 2017), 11 .Aboueldahab, *Transitional Justice* ⁵⁶

Noha Aboueldahab, "Navigating the storm: Civil society in ambiguous transitions in Egypt, Libya and Tunisia," in *Advocating Transitional Justice in Africa: The Role of Civil Society*, ed. Jasmina Brankovic and Hugo van der Merwe, (Springer Series in Transitional Justice: 2018) راجع ⁵⁷

Elisabeth Kriss, "Moral Ambitions Within and Beyond Political Constraints," in *Truth v Justice, The Morality of Truth and Reconciliation Commissions*, ed. Robert I. Rotberg & Dennis Thompson, (Princeton: Princeton University Press, 2000) ⁵⁸

Rajeev Bhargava, "Restoring decency to Barbaric Societies," in *Truth v Justice, The Morality of Truth and Reconciliation Commissions*, ed. Robert I. Rotberg & Dennis Thompson, (Princeton: Princeton University Press, 2000) ⁵⁹

Council of Europe Commissioner for Human Rights, "Post-war justice and durable peace in the former Yugoslavia," Issue Paper, February 2012, 9, https://www.coe.int/t/commissioner/source/prems/prems14712_gbr_1700_postwarjustice.pdf راجع ⁶⁰

مقابلة أجرتها المؤلفة مع راجي الصوراني (مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) في غزة، في يناير 2015. ⁶¹

Ilan Pappé, *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*, (Chicago: University of Chicago, 2015) لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، راجع ⁶²

Eleanor du Plooy, "Why talking about the TRC is still important 20 years later," *News24*, July 24, 2018, <https://www.news24.com/Columnists/EleanorduPlooy/why-talking-about-the-trc-is-still-important-20-years-later-20180724> ⁶³

Jacobus Cilliers, Oeindrila Dube, Bilal Siddiqi, "Can the Wounds of War be healed? Experimental Evidence on Reconciliation in Sierra Leone," May 2015, <http://odube.net/papers/Reconciliation.pdf>; Matiangi Sirleaf, "Regional Approach to Transitional Justice? Examining the Special Court for Sierra Leone," *Florida Journal of International Law* 21, 209 (2009), 209–284, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1502817; Laura Stovel, *Long road home: building reconciliation and trust in post-war Sierra Leone*, Series on Transitional Justice Book 2 (Intersentia, April 30, 2010); Yasmin Sooka, "Dealing with the past and transitional justice: building peace through accountability," *ICRC Review* 88, no. 862, (2006): 311–325, https://www.icrc.org/en/download/file/20170/irrc_862_5.pdf ⁶⁴

The Israeli-Palestinian Conflict: An Interactive Database, "2011 Cairo Hamas-Fatah Agreement," May 3, 2011, <https://ecf.org.il/issues/issue/1167> ⁶⁵

Barghouthi, "What the Palestinian national reconciliation should mean" راجع ⁶⁶

"The Israeli-Palestinian Conflict: an interactive database," Economic Cooperation Foundation, accessed October 1, 2018, <https://ecf.org.il/issues/issue/1167> ⁶⁷

Al Zaytouna Centre for Studies & Culture, "Palestinian Strategic Report 2011/2012," 39,⁶⁸
<https://eng.alzaytouna.net/2013/02/27/the-palestinian-strategic-report-201112/>

⁶⁹ المرجع ذاته.

⁷⁰ المرجع ذاته.

Khaled Abu Toameh, "Abbas says peace with Israel will be brought to a referendum for Palestinians everywhere," Jerusalem Post, September 2, 2013, <https://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Abbas-says-peace-with-Israel-will-be-brought-to-a-referendum-for-Palestinians-everywhere-325023>

.Al Zaytouna Centre for Studies & Culture, "Palestinian Strategic Report 2011/2012," 34⁷²

⁷³ مقابلة أجرتها المؤلفة مع عضو في حركة حماس في إسطنبول، في أبريل 2018.

⁷⁴ أبرمت اتفاقية العام 2011 على أساس وثيقة العام 2009. فقد تمّ الاتفاق في العام 2009 على تأسيس اللجان الخمسة الآتية: لجنة منظمة التحرير الفلسطينية ولجنة الانتخابات ولجنة الحكومة ولجنة الأمن ولجنة المصالحة. وقد أعطيت للجنة الحكومة مهمة مناقشة تشكيل حكومة وحدة.

Mia Swart, "A Framework for Unity and Reconciliation in Palestine," UNDP, November 2016, راجع ⁷⁵
55, http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/library/democratic_governance/a-framework-for-unity-and-reconciliation-in-the-state-of-palesti.html

⁷⁶ معلومات جمعها فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة في العام 2018.

" Hamas, Fatah bypassing Public Freedoms Committee," Palestine Chronicle, February 28, 2012,⁷⁷
<http://www.palestinechronicle.com/hamas-fatah-bypassing-freedoms-committee/>

Mouin Rabbani, "Between Hamas and the PA: An Interview with Islamic Jihad's Khalid Al-Batch,"⁷⁸
Journal of Palestine Studies 42, no. 2, (2013), 65, doi:10.1525/jps.2013.42.2.61

"Public Freedoms Reconciliation Committee to meet," Ma'an News Agency, February 5, 2018,⁷⁹
<http://www.maannews.com/Content.aspx?id=562125>

⁸⁰ قال نائب أمين سرّ الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني فدا خالد الخطيب لوكالة معاً الإخبارية إنّ اللجنة قد أوقفت سابقاً عملها لأنه لم يتمّ تنفيذ أيّ من توصياتها.

"Abbas: If Hamas refuses PA terms of reconciliation, Gaza will face further cuts," Ma'an News Agency, August 15, 2017, <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=778706>

"Israel agrees to PA request to reduce Gaza electricity," Al Jazeera, June 13, 2017,⁸²
<https://www.aljazeera.com/news/2017/06/israel-agrees-pa-demand-reduce-gaza-electricity-170612113824644.html>

⁸³ مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع وائل سعد (مركز الزيتونة للدراسات) في 8 نوفمبر 2018.

Suraya Dadoo, "Redefining the enemy is the path to unity for reconciliation," IOL News, May 5, 2017,⁸⁴
<https://www.iol.co.za/news/opinion/redefining-the-enemy-is-the-path-to-unity-for-palestine-8968429>

Tristan Dunning, "New Hamas Charter: Too little, not too late." ⁸⁵ يعني ذلك أنّ الصراع يتعلّق بالاحتلال لا اليهودية. The New Arab, May 2, 2017, <https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2017/5/2/new-hamas-charter-too-little-too-late>

Themبisa Fakude, "Who wins and who loses in the Palestinian unity negotiations?" Middle East ⁸⁶ Monitor, October 10, 2017, <https://www.middleeastmonitor.com/20171010-who-wins-and-who-loses-in-the-palestinian-unity-negotiations/>

⁸⁷ المرجع ذاته.

⁸⁸ مقابلة أجرتها المؤلفة مع هاني المصري (مدير عام مركز مسارات) في رام الله، في يناير 2018.

Gaith Al-Omari, "How Egypt can help Hamas and Fatah implement their new deal," ⁸⁹ The Washington Institute, October 18, 2017, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-egypt-can-help-hamas-and-fatah-implement-their-new-deal>

Nidal al-Mughrabi, "Palestinian Prime Minister visits Gaza in move to reconcile with Hamas," ⁹⁰ Reuters, October 2, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-palestinians-reconciliation/palestinian-prime-minister-visits-gaza-in-move-to-reconcile-with-hamas-idUSKCN1C710M>

⁹¹ مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع مأمون عتيبي (ناشط في المجتمع المدني)، في مايو 2018.

"Palestinian political factions meet to discuss formation of unity government," eNCA, November 21, 2017, ⁹² <https://www.enca.com/africa/palestinian-political-factions-meet-to-discuss-formation-of-unity-government>

"Public Freedoms Reconciliation Committee to meet," Ma'an News Agency, February 5, 2018, ⁹³ <http://www.maannews.com/Content.aspx?id=562125>

United Nations, "Inter-Palestinian Agreement ends decade-long divide, giving reason for cautious ⁹⁴ optimism, Senior Official tells Security Council in Debate on Middle East," October 18, 2017, <https://www.un.org/press/en/2017/sc13035.doc.htm>

⁹⁵ في خلال اجتماع مجلس الأمن عُقد بعيد ذلك، في 17 أكتوبر 2017، أبدى أربعون وفداً رأيه في هذه المسألة. راجع البيان الصادر عن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية: "Intra Palestinian Agreement Ends Decade Long Divide, Giving Reason for Cautious Optimism, Senior Official Tells Security Council in Debate on Middle East," October 18, 2017, <https://www.un.org/press/en/2017/sc13035.doc.htm>

⁹⁶ راجع مثلاً (Shahira Samy, Reparations to Palestinian Refugees (Routledge, 2010). راجع أيضاً Mark Osiel, "Transitional Justice in Israel/Palestine? Symbolism and Materialism in Reparations for Mass Violence," Ethics and International Affairs, January 20, 2015, <https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2015/transitional-justice-in-israelpalestine-symbolism-and-materialism-in-reparations-for-mass-violence/>

⁹⁷ مقابلة أجرتها المؤلفة مع أبو مرزوق (من المكتب السياسي لحركة حماس) في الدوحة، في مايو 2018.

"To help unity deal Gaza families get \$50,000 payments to help end blood feuds," Times of Israel, ⁹⁸ October, 20, 2017, <https://www.timesofisrael.com/to-help-unity-deal-gaza-families-get-50000-payments-to-end-blood-feuds/>

"Rival Palestinian lawmakers came together for the first time in a decade," Daily Star, ⁹⁹ <https://www.dailystar.com.lb/GetArticleBody.aspx?id=414234>; See also Beverley Milton Edwards, "Gaza end game?" Markaz (blog), Brookings Institution, July 7, 2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/07/07/gaza-end-game/>

¹⁰⁰ تكافل عبارة عن نظام تعاوني لردّ التكاليف وإعادة الدفع في حال الخسارة، وهي منظّمة كبديل عن التأمين التقليدي يتوافق مع الأحكام الإسلامية أو أحكام الشرع. راجع Renat I. Bekkin, “Islamic Insurance: National Features and Legal Regulation,” Arab Law Quarterly 21, (2007), 109, <https://www.jstor.org/stable/27650580>.

¹⁰¹ راجع Swart, “Sorry seems to be the hardest word”

¹⁰² Susan C Hascall, “Restorative Justice in Islam: should Qisas be considered a form of restorative justice?” Berkeley Journal of Middle Eastern and Islamic Law 4, (2011), 36, <https://scholarship.law.berkeley.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1018&context=jmeil>

¹⁰³ المرجع ذاته، ص 37.

¹⁰⁴ المرجع ذاته.

¹⁰⁵ Swart, “A Framework for Unity and Reconciliation in Palestine”

¹⁰⁶ القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الصادر في العام 2003 (كما تمّ تعديله في العام 2005).

¹⁰⁷ للمزيد عن هذا الموضوع، راجع Swart, “A Framework for Unity and Reconciliation in Palestine”

¹⁰⁸ المرجع ذاته.

¹⁰⁹ لا تستوفي معظم الهيئات المعنية بإصدار القوانين بموجب مرسوم رئاسي المتطلّبات المنصوص عليها في المادّة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني الصادر في العام 2003. Ahmed Mubarak Al-Khalidi, “The Performance of the Palestinian Judiciary and Justice 1994–2013,” (Arabic) Al Zaytouna Centre for Studies, 21–22, <https://eng.alzaytouna.net/2017/03/09/academic-study-performance-palestinian-judiciary-achievement-justice-1994-2013/>

¹¹⁰ في العام 2016، كان لكلّ 100 ألف شخص في الضفة الغربية 7,3 قاضٍ ولكلّ 100 ألف شخص في غزّة قاضيان. بالتالي، يعاني الطرفان نقصاً حاداً في المدّعين العامين. 11, UNDP, “Justice and Security Monitor 2011–2016,” <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2382.pdf>

¹¹¹ “Abbas establishes Constitutional Court,” Gulf News, April 4, 2016, <https://gulfnews.com/news/11703902-mena/palestine/abbas-establishes-palestinian-constitutional-court-1.1703902>

¹¹² Nidal al Mughrabi and Ali Sawafta, “With new decree, Palestinian leader tightens grip,” Reuters, April 11, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-palestinians-abbas-court-idUSKCN0X816B>

¹¹³ Kaamil Ahmed, “Abbas’ Constitutional Court ruffles Palestinian feathers,” Anadolu Agency, <https://www.aa.com.tr/en/world/abbas-constitutional-court-ruffles-palestinian-feathers/550581>

¹¹⁴ يقدّم الممثّل الكيني معلومات مفيدة. راجع تقرير لجنة التحقيق في أعمال العنف بعد الانتخابات أو “لجنة وكي”، التي تمّ تعيينها في كينيا عقب العنف بعد الانتخابات رئاسة القاضي وكي. راجع تقرير اللجنة على الموقع الآتي http://kenyalaw.org/Downloads/Reports/Commission_of_Inquiry_into_Post_Election_Violence.pdf. accessed 1/11/2018

¹¹⁵ M. Cherif Bassiouni, “Israel Palestine need a joint truth commission,” Haaretz, July 14, 2015, <https://www.haaretz.com/opinion/.premium-israel-palestine-need-joint-truth-commission-1.5304657?fbclid=IwAR2GeDOxsuXU5sIqo4bt6TwvzFX6OtT4N9WwW0Kq90AyM-MzwFi6D41RFx8>

¹¹⁶ لكن راجع التقارير والأوراق التحليلية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

“Challenging the Conventional: Can truth commissions strengthen peace processes?”¹¹⁷
The International Center for Transitional Justice, 2016, <https://www.ictj.org/publication/challenging-conventional-can-truth-commissions-strengthen-peace-processes>

Nahla Valji, “Truth and Truth راجع الحقائق، ضمن فئة لجان تقصي الحقائق، راجع
Commissions: seeking accountability in the aftermath of violence,” CSVR report, 2009,
https://www.csvr.org.za/images/f_e_s.pdf

Vick, “The Quiet Bloody War that Threatens the Hamas Fatah Union.”; See also¹¹⁹
“Palestinian reconciliation deal dying a slow death,” The Times of Israel, February 2, 2018,
<https://www.timesofisrael.com/palestinian-reconciliation-deal-dying-slow-death/>

“Palestinian reconciliation deal dying a slow death”¹²⁰

“Al Sisi dismisses director of intelligence after leak scandal,” Middle East Monitor, January 17, 2018,¹²¹
<https://www.middleeastmonitor.com/20180117-al-sisi-dismisses-director-of-intelligence-after-leak-scandal/>

“Yahya Sinwar elected new leader of Hamas in Gaza راجع السنوار. راجع
Strip,” Al Jazeera, February 18, 2017, <https://www.aljazeera.com/news/2017/02/yahya-sinwar-elected-leader-hamas-gaza-strip-170214054434319.html>

مقابلة مع أبو مرزوق.¹²³

مقابلة أجرتها المؤلفة مع ريم البطمة (محاضرة في جامعة بيرزيت، كلية الحقوق) في رام الله، في يناير 2018؛ مقابلة
هاتفية أجرتها المؤلفة مع مصطفى البرغوثي (رئيس حزب المبادرة الوطنية الفلسطينية) في مايو 2018.

مقابلة مع البطمة.¹²⁵

Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, “The Palestinian Strategic Report,” 2008,¹²⁶
35, https://www.alzaytouna.net/wp-content/plugins/extrawatch-pro/components/com_extrawatch/ex=trawatch.php?origin=frontend&task=ajax&action=download&env=ExtraWatchWordpressEnv&file=english/books/PSR08/PSR08_Full.pdf

راجع كلمة عبّاس في الذكرى الـ43 لانطلاقة فتح في رام الله، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 31 ديسمبر 2007،
http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=5865

Lamis Andoni, “Palestinians yearn for unity,” Al Jazeera, January 15, 2008,¹²⁸
<https://www.aljazeera.com/news/middleeast/2008/01/2008525183832287680.html>

مقابلة أجرتها المؤلفة مع معتز قفيشة (عميد جامعة الخليل)، في مدينة الخليل، في الضفة الغربية، في مايو 2018.¹²⁹

راجع “Sorry seems to be the hardest word,” Swart.¹³⁰

Motasem Dalloul, “Egypt is not an honest enough broker for Palestinian reconciliation,”¹³¹
Middle East Monitor, January 15, 2018, <https://www.middleeastmonitor.com/20180115-egypt-is-not-an-honest-broker-for-palestinian-reconciliation/>

نبذة عن المؤلفة

ميا سوارت هي مديرة الأبحاث في برنامج الديمقراطية والحكم التابع لمجلس أبحاث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا. تركز أبحاثها على العدالة الانتقالية والقانون الجنائي الدولي والقانون الدستوري المقارن. وتشغل حالياً منصب أستاذة زائرة في جامعة ويتواترستاند. كانت سوارت زميلة زائرة ثم زميلة غير مقيمة في مركز بروكنجز الدوحة في العام 2018. وعملت كأستاذة في الحقوق الدولية في جامعة جوهانسبرغ وأستاذة مساعدة في جامعة ويتواترستاند. وشغلت سابقاً منصب أستاذة مساعدة في الحقوق الدولية العامة والعدالة العالمية في جامعة لايدن التي حازت منها شهادة الدكتوراه في العام 2006.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مُركِّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وترتكز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
- (II) الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
- (III) النمو الشامل وتكافؤ الفرص
- (IV) إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال افتتاح مركز بروكنجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهما اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد ونشر العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2019

المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية
دراسة تحليلية، ميا سوارت

تحديّ تشغيل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة وإعادة تأطير
موجز السياسة، نادر قتباني

التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المرگب
موجز السياسة، العربي صديقي

2018

الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق
دراسة تحليلية، رانج علاء الدين

أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية
موجز السياسة، علي فتح الله نجاد

سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران
دراسة تحليلية، كديرا بشتاغودا

الأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا: تحليل مقارنة بين المغرب وتونس ومصر
دراسة تحليلية، عادل عبدالغفار وبيل هيس

شبابٌ مهمّشٌ: نحو شمولية أوسع في الأردن
موجز السياسة، بيفرلي ميلتون-إدواردز

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية
دراسة تحليلية، نهى أبو الذهب

أقليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة
دراسة تحليلية، روبن ميلز وفاطمة الهاشمي

دعم أنظمة ربط العملة في دول مجلس التعاون الخليجي: الحاجة إلى التعاون
موجز السياسة، لويس بينتو

برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد السياسي
موجز السياسة، بسمة المومني